



مجلس الشورى الإسلامي

عبد الشفيق بن علي بن علي بن علي

البیوع فی الاسلام

اهداءات ٢٠٠٢

ا/حسين كامل السيد بكه فهمي

الاسكندرية

اليوع  
فى الإسلام

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٩٨٧م - ١٤٠٨هـ

دار الصحوة للنشر والتوزيع — القاهرة

٧ شارع السراى بالمنيل . ت : ٩٨٧٩٢٤

ش جمال عبدالناصر — حلائق حلوان — مدينة الهدى . ت : ٦٨٨٠٧١

سلسلة الدين المعاملة

# البيع في الاسلام

عبد الحفيظ فرغلي علي لقرني



القاهرة

..بسم الله الرحمن الرحيم..

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ، فقد شرع الله الإسلام الحنيف ، الذي ارتضاه ديناً خاتماً للبشر ، وقال في حقه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾

[ المائدة : ٣ ]

ولا يكون الدين كاملاً ، إلا إذا اتسعت جوانبه للدنيا والآخرة معاً .

وهكذا كان الإسلام ، فهو لم يترك شيئاً من أمور الآخرة ، إلا ألقى الضوء عليه ، ولم يدع أمراً من أمور الدنيا ، إلا وضع

له من الأسس والمبادئ ، ما لو سار الناس عليها ، لاستقروا  
في معيشتهم ، واطمأنوا في حياتهم ، وعاشوا في دنياهم إخوة  
متآلفين سعداء .

ومن أهم ما يحتاج إليه الناس في حياتهم : البيع والشراء ،  
فهما لا يستغنى عنهما إنسان . وهو لا يكاد يمر عليه يوم ، دون  
أن يكون بائعا أو مشترى أى شيء كان ، مادياً أو معنوياً ، فهو  
إن لم يبيع متاعاً باع خبرة ، وإن لم يشتري سلعة اشترى تجربة ...

وحاجات الإنسان التى تلزمه في حياته كثيرة ، ومن  
المستحيل أن تتوفر في مكان واحد ، أو عند شخص واحد ،  
ولكنها - لحكمة الله - توجد متناثرة هنا وهناك ، يتبادل  
السعى فيها ولها الناس جميعا ، وبذلك يتحقق التعاون بينهم ،  
حين يخدم بعضهم بعضا ، وإن لم يشعروا بذلك ، وحين  
يجلّون غادين راثحين في تعاور المنافع الضرورية ، وتناول  
الحاجات المعيشية والحيوية .

ومن أجل ذلك أولى الإسلام البيع والشراء اهتمامه البالغ ،  
ولم يترك ثغرة في السوق ، دون أن يضع لها نظاما يحميها ،  
وقانونا يحكمها ، وآدابا تعلّمها ، وترفع من قيمتها ، حتى إذا  
سار الناس على هذا النهج ، الذى رسمه الإسلام لعملية البيع  
والشراء ، ارتقوا فكريا وخلقيا إلى جانب رقيهم المادى  
والاقتصادى .



والإسلام لم يجعل الدنيا مالا فقط ، أو مغنا مادياً فحسب ، ولكنه جعل الماديات في خدمة المعنويات ، وفرض على المال أن يكون وسيلة لاكتساب المكارم وتحصيل الحماد ، فربط المال بالدين ، ووضع له من الآداب ما يحميه من غائلته ، ويحصنه من شهوته ، وينقذه من سطوته .

والتجارة - في حد ذاتها - مهنة شريفة ، تزداد شرفاً ، إذا سلك التاجر في تجارته مسلك الإسلام الحميد ، الذي لا يجعل الهدف منها الجمع والاستكثار ، بل العفة والاستغناء .

وللبیوع أحكام ، توفر على تفصيلها الأئمة الأعلام والفقهاء الأجلاء ، وأفردوا لها التآليف العظيمة والبحوث القيمة ، التي توضح للمتعاملين أسلم الطرق في التعامل بائعين ومشتريين ، وتحميهم من الشطط والانحراف عن تعاليم الدين الخفيف .

وفي هذا البحث المتواضع قطوف من هذه الأحكام والآداب ، قصارى جهد كاتبها الاختيار والترتيب ، والفضل ، كل الفضل ، لأولئك الأئمة والعلماء ، الذين أناروا الطريق لغيرهم ، ليقتبسوا من أنوارهم ، وينهلوا من أنهارهم ، ول هؤلاء السابقين ، الذين وفقهم الله لحفظ ميزان الشريعة ، وتحصين الدين بأعمالهم المجيدة ، واجتهاداتهم الصائبة ، المبنية على حسن الاستنباط ، وقوة الفهم لكتاب الله الكريم ، الذي لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولسنة النبي العظيم ﷺ .

رضى الله عن هؤلاء الأئمة الأعلام ، ووفقنا إلى حسن  
الاعتداء ، وهدانا إلى سواء السبيل ، وهو حسبنا ونعم  
الوكيل ،،

عبدالحفيظ فرغلي على القرني

## الدين المعاملة

### اهتمام الإسلام بالكسب الحلال

اهتم الإسلام بالكسب الحلال ، ودعا إليه ، وحذر من الكسب الحرام ، وقال : « كل جسم نبت من حرام ، فالنار أولى به » .

وفي الدعوة إلى الكسب الحلال ، ورد الحديث الشريف : « أفضل الكسب بيع مبرور ، وعمل الرجل بيده » .

وهذا الحديث على إيجازه ، يبين فضل العمل ، ويحث على السعي في سبيل اكتساب الرزق ، ويشير إلى أفضلية التجارة الشريفة ، وعمل الإنسان الكريم .

والإسلام لا يميز أن ينمى الإنسان المسلم ماله بوسائل غير مشروعة ، أو طرق غير شريفة ؛ كالربا والاستغلال ، والغش ، والخداع ، وغير ذلك من الوجوه ، التى نهى الإسلام عنها .

وقد أمر الإسلام أبناءه بالسعى فى طلب الرزق ، فقال تعالى : ﴿ هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً ، فامشوا فى مناكبها ، واكلوا من رزقه ، وإليه النشور ﴾ <sup>(١)</sup> .

ومع أنه ضمن الرزق لعباده ، فقال : ﴿ وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ، ويعلم مستقرها ومستودعها ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقال : ﴿ وفى السماء رزقكم ، وما توعدون . فو رب السماء والأرض ، إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ <sup>(٣)</sup> ، إلا أنه ( جلت حكمته ) طلب من عباده السعى لتحصيل هذا المضمون ، ليحرك فيهم دوافع العمل ، وليحول بينهم وبين عادة الاستمرار للكسل ، وليبعث فيهم عاطفة النخوة والشهامة ، ويتعد بهم عن دائرة الاستخذاء والملاقة . والإسلام لا يفتأ يذكرهم بأن اليد العليا خير من اليد السفلى ؛ ولأن يكون الإنسان بازياً ، يسعى على غيره ، خير له من أن يكون بومة ، يسعى عليها .

---

(١) الملك : ١٥ .

(٢) هود : ٦ .

(٣) الذاريات : ٢٢ ، ٢٣ .

ومن المفارقات ، أن الرزق ، مع ضمان الله إياه ، لا يكاد يقصر في طلبه أحد بوسائله المشروعة ، أو غير المشروعة ، والناس يتكالبون في طلبه ، من حلاله وحرامه ، ومن أجل هذا الانكباب الأعمى ، أراد النبي ﷺ أن يوجههم إلى وجوب الاستبصار في طلب الرزق ، وإلى عدم نسيان الآخرة في جمع الدنيا ، فقال لهم ، فيما يرويه البيهقي في شعب الإيمان ، من حديث ابن مسعود : « إن الروح الأمين نفث في روعي ، أن نفسا لن تموت ، حتى تستوفى رزقها ، وإن أبطأ عنها ، فاتقوا الله ، وأجملوا في الطلب » .

فالنبي ﷺ لم يقل لهم : اتركوا الطلب ، بل قال : أجملوا ...

وقد وجههم إلى أن الرزق ، إن أبطأ لا ينبغي للمرء أن يطلبه بشيء من معصية الله . فإن الله طيب ، ولن يقبل من الأعمال ، إلا طيبا .

والعمل الشريف يقي صاحبه الذلة في الدنيا والآخرة . ومن شواهد ذلة الآخرة : أن المسألة تورث سواد الوجه يوم القيامة . ومن شواهد ذلة الدنيا : شعور السائل بالمهانة ، والاحتقار ، وتعرضه للناس ، أعطوه أو منعه ، وهو قد يتصنع العجز ، ولكن التصنع لا بد أن ينكشف ، وهو قد يظفر بعطف الناس يوما ، ولكن سرعان ما يتحول العطف إلى ضيق واحتقار ..

ومن أكبر أسباب الرزق التجارة ، التي ورد فيها « تسعة أعشار الرزق في التجارة »<sup>(١)</sup> .

وقال عليه الصلاة والسلام : « أحل ما أكل الرجل من كسبه ، وكل بيع مبرور »<sup>(٢)</sup> .

وقال عليه الصلاة والسلام : « التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع الصّديقين والشهداء »<sup>(٣)</sup> .

ولشرف التجارة ، عمل بها النبي ﷺ قبل البعثة ، وكان الصحابة يتجرون ، يبيعون ويشتررون ، ومنهم من اكتسب مالا كثيرا من تجارته ، ولكنهم كانوا ينفقون ما يحصلون في سبيل الله ، فلم يكن همهم الجمع والاستكثار ، بل كان همهم الاستغناء ، والاستعفاف ، ومواساة الفقراء ، والمساكين بما يفتح الله به عليهم .

### اهتمام الإسلام بالمعاملة

والإنسان مدني بطبعه ، وهو يحتاج إلى غيره ، كما أن غيره يحتاج إليه ، يعتمد بعضهم على بعض في الغذاء والكساء ومختلف المنافع ، التي لا بد من الاستعانة فيها بالغير .

---

(١) رواه إبراهيم الحرفي عن نعيم بن عبد الرحمن .

(٢) رواه البزار والحاكم .

(٣) أخرجه الحاكم والترمذي من حديث أبي سعيد .

وهذه ضرورة تحتم على الانسان الاحتكاك بغيره ، والتعامل معه ، وهذا التعامل له آداب راعاها الإسلام ، ووضع له القواعد والأصول .

وقد اهتم الإسلام بالمعاملة على أساس أنها هي الدين ، ونظم العلاقة بين مختلف الطوائف من الناس ؛ لأنه لم يكن مهتماً بأمر الآخرة فقط ، ولكنه اعتنى بالأمور المعيشية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، وغيرها ، مما يضمن للناس الحياة المستقرة الآمنة .

ولأن البيع والشراء هما المحك الحقيقي لأخلاق الناس ، وعنهما ينشأ كثير من الخلافات ، التي تؤدي إلى الاضطراب النفسى ، والاجتماعى ، والاقتصادى ، فقد وضع ضوابط كفيلة بأن تهيئ الأمن والسلامة للأفراد والمجتمعات .

والأسواق ميادين جهاد ، يجاهد فيها الإنسان نفسه ، ويقاوم إغراءات المال ، ووساوس الشيطان ، الذى يزين للناس الغش ، والتطفيف ، والخداع ، وغير ذلك ، من وسائل الكسب الحرام . وهناك كثير من صور المعاملة تخرج على تعاليم الشرع الصحيحة ، ولذلك تحتاج هذه الأسواق إلى خبرة ، حتى لا يختلط فيها الطيب بالخبيث ، والحلال بالحرام ، والمباح بالمحظور .

ووضع الإسلام آداباً للتجار والمشتريين ، وعلمهم كيف يبيعون ويشتررون ، وماذا يفعلون فى كسبهم وخسارتهم .

وقد وجب على كل تاجر أن يتعلم فقه البيع ، وقد أثر عن  
عمر (رضي الله عنه) قوله : « لا يبيع في سوقنا ، إلا من  
يفقه ، وإلا أكل الربا ، شاء أم أبى »<sup>(١)</sup> .

وكان الخلفاء (رضوان الله عليهم) يرون في الأسواق ،  
يعلمون الناس ، اقتداء بالرسول ﷺ في فعله ذلك ،  
ويرشدونهم إلى ما ينبغي فعله ، وما ينبغي تركه .

واعتنى الفقهاء عبر الأزمان بهذه الناحية من المعاملة ،  
ولم يهملها أى إمام من أئمة الدين والفقه ، بل كل منهم وضع  
القواعد والأصول ، المستقاة من كتاب الله ، وسنة رسوله  
ﷺ ، وسلوك أصحابه ، وخلفائه المهديين ، وإجماع أهل  
الورع والرأى والدين منهم .

---

(١) فقه السنة .



## البيع في الإسلام

فذلكة لغوية :

وردت كلمة « البيع » في كتب اللغة ، لتدل على معنى البيع والشراء معا .

قال ابن منظور في لسان العرب : البيع ضد الشراء ، والبيع الشراء أيضا ، وهو من الأضداد . ويستدل على ذلك بالحديث الشريف « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، ولا يبيع على بيع أخيه » . قال : لا يبيع أى لا يشتري على شراء أخيه ، فقد وقع النهي على المشتري لا على البائع ؛ لأن العرب تقول : بعت الشيء ، بمعنى اشتريته .

قال أبو عبيد ، وهو من أئمة اللغة : وليس للحديث عندى وجه غير هذا ؛ لأن البائع لا يكاد يدخل على البائع ، وإنما

المعروف أن يعطى الرجل بسلعته شيئا ، فيجىء مشتر آخر ،  
فيفيزد عليه .

وقال غيره : إن للحديث وجهها آخر ، وهو نهى البائع  
نفسه لا المشتري ، وتفسيره : أن يشتري الرجل من تاجر  
سلعة ، ولما يتفرقا ، فيجىء تاجر آخر ، فيعرض سلعة أخرى  
على المشتري ، تشبه السلعة التى اشترى ، ويبيعها منه ؛ لأنه  
ربما رد المشتري السلعة ، التى اشترى أولا ، فالمتبايعان بالخيار  
ما لم يتفرقا .

وكما تدل « باع » على الشراء ، تنصرف كلمة شرى إلى  
البيع ، وذلك يظهر فى قوله تعالى : ﴿ فليقاتل فى سبيل الله  
الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ ومن الناس من  
يشترى نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وشروه بثمن  
بخص ، دراهم معدودة ﴾<sup>(٣)</sup> ، وفى قول الشاعر :

شريت بردا ، ولولا ما تكتفنى من الحوادث ، مافارقت أهدا  
تدل « شرى » - أيضا - على الشراء .

وقد تأتى « اشترى » بمعنى « باع » على قلة ، فهى كلمات  
جميعها من الأضداد ، والتفرقة بينها بالقرائن .

---

(١) النساء : ٧٣ .

(٢) البقرة : ٢٠٧ .

(٣) يوسف : ٢٠ .

جاء في دائرة المعارف الإسلامية ، « مادة بيع » : وكثيراً ما استعملت كلمة « شرى » للدلالة على معاملة مربحة . وكلمة « اشترى » للدلالة على معاملة غير مربحة ، وذلك على سبيل المجاز في القرآن الكريم ، وهذا الاستعمال يطابق كلمتي : « كسب واكتسب » .

فكلمة « يشرون » في قوله تعالى : ﴿ ويشرون الحياة الدنيا بالآخرة ﴾ ، تدل على وفرة ربح المجاهدين ، حيث باعوا الشيء الزهيد بالشيء النفيس . أما كلمة « اشترى » في قوله تعالى ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم ، بأن لهم الجنة ﴾ ، فإنه يدل على أن الله قدم للبائعين ثمناً مربحاً ، في نظير سلعة يسيرة .

ويتعدى الفعل « باع » بنفسه إلى مفعولين ، فيقال : باع التاجر المشتري ثوباً ، ويتعدى مع اللام إلى مفعول واحد تقول : باع له ثوباً . أما إذا جاءت من مع الفعل ، فقد انصرف معناه إلى الشراء . تقول : يبت منه ، أى اشترى . وقد تتضمن « من » معنى اللام ، فيكون معناها : بعت له .

وتقول : بايعه مبايعة ، وباعاً ، أى عارضه بالبيع ، وإليه يتصرف معنى قول قيس بن ذريح :

كمغبون بعضٌ على يديه      تبين غبنه عند البِيع

« فالبيع » هنا مصدر الفعل « بايع » .

أما « استبعته » ، فمعناه سألته أن يبيعني أو يبيعه مني ؛  
لأن السين والتاء للطلب ، تقول : استعرت الله ، أى سألته  
أن يختار لى ، واستعنت بالله ، سألته أن يعيننى .

وتأتى كلمة « بَّيعَ » على وزن سيّد ، لتطلق على البائع  
والمشتري ، ومنه الحديث الشريف : « البيعان بالخيار ، ما لم  
يتفرقا » ، ويجمع « بَّيعَ » على باعة ، مثل سيّد وسادة .

و« البَّيعَ » يقع على السلعة المبيعة ، كما أن البياعات السلع .  
وإذا أجاد الرجل البيع ، وكان ماهرا فى تجارته ، قيل له :  
« رجل بُوع أو بَيَّاع » ، إذا كان كثير البيع .

ومتى تراضى البائع والمشتري ، وضرب كل منهما على يد  
الآخر ، قيل للبيعة حينئذ : صفقة ، ومنه قولهم : ربحت  
صفقتك ، ويقال لهذا الضرب : مصافقة أو مماسجة .

وتنتقل « البيعة » إلى معنى آخر مجازى ، هو « المبايعة  
والطاعة » يقال : تبايعوا على أمر ، أى تصافقوا عليه ، وبايعه  
عليه ، أى عاهده ، ومنه الحديث : « ألا تبايعونى على  
الإسلام ؟ » .

وقد وردت مادة « البيع » بمعناها الحقيقية والمجازى فى  
القرآن الكريم ، فى عدة مواضع ؛ منها قوله تعالى :

﴿ فاستبشروا ببيعكم ، الذى بايعتم به ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى :  
﴿ وأشهدوا ، إذا تبايعتم ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهو أمر بتوثيق البيع ، عن  
طريق الشهادة ، خشية الجحود .

وقوله تعالى : ﴿ أنفقوا مما زرقناكم ، من قبل أن يأتى  
يوم ، لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ ذلك بأنهم قالوا : إنما البيع مثل الربا .  
وأحل الله البيع ، وحرم الرباء ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ رجال لا تلهيهم تجارة ، ولا بيع عن  
ذكر الله ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ إن الذين يبايعونك ، إنما يبايعون  
الله ﴾<sup>(٦)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين ، إذ يبايعونك  
تحت الشجرة ﴾<sup>(٧)</sup> ، إلى آخر ذلك .

أما « البيعة » بكسر الباء ، وتجمع على « بيع » ، فهي بيت  
عبادة النصرى ، قال تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم  
ببعض ، لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها  
اسم الله كثيرا ﴾<sup>(٨)</sup> .

(١) التوبة : ١١١ . (٢) البقرة : ٢٨٢ . (٣) البقرة : ٢٥٤ .

(٤) البقرة : ٢٧٥ . (٥) النور : ٣٧ . (٦) الفتح : ١٠ .

(٧) الفتح : ١٨ . (٨) الحج : ٤٠ .

وهذا ليس مما نحن فيه .

والعلاقة بين « البيعة » بمعنى المعاهدة ، وبين « البيع » الاشتغال على المعاملة . « فالبيع » يكون التعامل فيه بالتبادل في المنافع عن طريق السلعة والثمن ، و« البيعة » يكون التعامل فيها بالوفاء بين المتعاهدين ورعاية الاتفاق المبرم بينهما ، فعلى « المبيع » السمع والطاعة ، وعلى « المباع » الالتزام بحسن الرعاية ، لما بويع عليه .

وقد سبقت الإشارة إلى أن « البيعة » معناها « الصفقة » على إيجاب البيع ، ومن ثم جاء معناها : يمين الولاء ، الذي يقسم بين يدي الخليفة عند ولايته ، وتتم عن طريق وضع اليد في يد الأمير أو نائبه المفوض ، دلالة على الرضا والموافقة .

### البيع في اصطلاح الفقهاء :

والبيع بمعناه الاصطلاحي : دفع عوض وأخذ معروض ، أو تقديم بضاعة في نظير ثمن .

وهو يقتضى أربعة أركان :

البائع ، وهو من بيده السلعة ، المراد شراؤها .

والمبتاع ، أو المشتري ، وهو الذي يدفع القيمة للسلعة .

والمبيع ، وهو السلعة .

والثمن ، وهو القيمة ، التي تبذل في السلعة .

وينعقد البيع بالإيجاب والقبول ، سواء كان ذلك بلفظ الماضي أو المستقبل .

فإن قال التاجر : بعثك كذا بكذا ، فقال المشتري : رضيت ، أو قبلت . فذلك لفظ الماضي .

وإن قال : أبيعك أو سأبيعك كذا بكذا ، فيقول المشتري : أقبل ، أو سأقبل ، فذلك بلفظ المستقبل .

ويكون الماضي حقيقة ، والمستقبل كتابة .

ويقع الإيجاب والقبول باللفظ الصريح ، كما يقع بالكناية .

فالصريح ، يكون بلفظي البيع والشراء ، كأن يقول البائع : بعث ، ويقول المشتري : اشتريت .

والكناية ، قد تكون بالإشارة ، كأن يقول البائع : هذا بكذا ، أو دونك هذا بكذا ، أو أن يكون السعر فوق السلعة ، فيسأل المشتري عنه ، فيشير إليه البائع ، موجهًا نظره إلى السعر .

ويوافق المشتري على ذلك ، ولو بطريق الإيماء ، أو إخراج النقود ودفعها ، فهذا دليل على موافقته .

والبيع الصريح أقطع للخصومة مستقبلا ، لأن النطق بلفظي الإيجاب والقبول ، فيه استشهاد باللسان على وجوب البيع .

قال الفقهاء : ولا ينبغي أن يقرن بالبيع شرط على خلاف

مقتضى العقد ، فلو شرط أن يزيد شيئا آخر على ما بيع ، أو يحمل المبيع إلى داره ، فسد البيع . إلا إذا أفرد استجاره على النقل بأجرة معلومة منفردة عن الشراء للمنقول .

قالوا : ويجل محل الإيجاب والقبول ما جرت به العادة في البيع والشراء ، فإن البيع - في رأى أئى حنيفة ( رضى الله عنه ) ، وبعض الفقهاء - بما يدل على الأخذ والعطاء ، وبخاصة في المبيعات اليسيرة السهلة ، التى يحتاج إليها الناس في يومياتهم . والمعاملات بين الناس مدار انعقادها على الرضا النفسى ، ودليل الرضا : التلطف بما يفهم ذلك ؛ كأن يقول أحدهما - كما سبقت الإشارة : عرضت بكذا ، فيوافق الثانى ، وسواء كان الموجب هو البائع ، والقابل هو المشتري أو العكس .

ولا بد من التوافق بين الإيجاب والقبول لفظا كان أو إشارة .

فإن قال البائع : بعت هذه السلعة بعشرة ، فقال المشتري : قبلتها بتسعة ، أو أخرج من جيبه تسعة ، أو أشار إلى البائع بأصابع تسعة ، لم ينعقد البيع .

وكما يشترط التوافق يشترط الاتصال .

فإن قال البائع فى المجلس : بعت بعشرة ، ثم انفض المجلس ، دون أن ينطق المشتري بما يدل على القبول : ثم - بعد ذلك بمدة - قال : قبلت . لا ينعقد البيع .



ويحل محل اللفظ التكتائب ، إذا كان المشتري ، أو البائع في مكان بعيد ، كما يحدث أحيانا ، بأن يتقدم المشتري إلى منتج السلعة ، أو مالكيها بخطاب يفيد رغبته في الحصول على السلعة بكذا ، فيرد عليه البائع بالموافقة ، أو تقوم الشركة المنتجة بالإعلان عن بضاعة وقيمتها ، فيكتب المشتري إليها برغبته في شراء ما يريد بالسعر المعلن عنه .

وتتم المبايعة - بهذه الطريقة - في السلع المعروفة بأوصافها ذات العلامات المشهورة لدى الناس .

ويحل محل اللفظ - كذلك - الرسول بين الطرفين ، الذي يقوم بإبرام الصفقة بينهما . فإن إبلاغ الرسول مهمته للمرسل إليه وموافقته عليها ، تحل محل لفظ الإيجاب والقبول بين المتبايعين<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع فقه السنة ١٢٨/٣ .



## الفرق بين البيع والربا

قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ، لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ؛ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ، وَحَرَّمَ الرِّبَا . فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ، فَانْتَهَى ، فَلَهُ مَا سَلَفَ ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَنْ عَادَ ، فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ، هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (١) .

قال أهل اللغة : الربا الزيادة مطلقا . يقال : ربا الشيء يربو ، ومنه الأثر : إذا مدح المؤمن ، ربا الإيمان في قلبه . أى زاد .

---

(١) البقرة : ٢٧٥ .

وفي اصطلاح الفقهاء : زيادة يأخذها المقرض من المستقرض ، مقابل الأجل .

وقد يطلق على الكسب الحرام ، كقوله تعالى في حق اليهود : ﴿ وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا ، وَقَدْ نَهَوْا عَنْهُ ﴾<sup>(١)</sup> . قال القرطبي عند تفسير آيات الربا في البقرة : أراد هنا - أى في أخذهم الربا ، وقد نهوا عنه - المال الحرام ، ولم يرد به الربا الشرعى ، الذى حكم بتحريمه علينا ، كما قال تعالى : ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلْسُّحْتِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقيل : هو الزيادة على أصل المال ، من غير عقد تباع .

وكان الربا معاملة مشروعة في الجاهلية ، يتعامل به وجهاء قريش ، وغيرهم من العرب . قال الصابوني : « كان العباس ابن عبدالمطلب ، وخالد بن الوليد شريكين في الجاهلية ، يسلفان في الربا إلى ناس من ثقيف ، فجاء الإسلام ، ولهما أموال عظيمة في الربا ، فأنزل الله هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، اتَّقُوا اللَّهَ ، وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ، إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فقال النبي ﷺ : « أَلَا إِنَّ كُلَّ رِبَا مَوْضُوع ، وَأَوَّلُ رِبَا أَضْعَهُ رِبَا الْعَبَّاس ، وَكُلُّ دَمٍ مِنْ دَمِ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوع ، وَأَوَّلُ دَمٍ أَضْعَهُ دَمُ رِبْعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلِبِ »<sup>(٤)</sup> .

(٥) النساء : ١٦١ . (٢) المائدة : ٤٢ . (٣) البقرة : ٢٧٨ .

(٤) روائع البيان في تفسير آيات الأحكام ، ٣٨٥/١ .

والعلاقة بين البيع والربا هي شبهة تبادل المنفعة .

إلا أنها بالنسبة للبيع منفعة متكافئة ، فالبايع يقدم سلعة ، والمشتري يقدم ثمنا . ولكن المنفعة في الربا غير متكافئة ، فهي قائمة على الاستغلال البشع من جانب الدائن للمدين المقهور ، المغلوب على أمره .

والوعيد الوارد في حق المتعاملين بالربا ، مع أن أحدهما غالب ، والآخر مغلوب ، مرده إلى أن المدين راضخ ، ولم يدفع عن نفسه ، ورضى بالتعامل بشيء حرمه الإسلام ، ويمكن للمستغل من الاستغلال .

وكل زيادة معناها في اللغة ربا ، إلا أنه ليست كل زيادة محرمة ، ولكن الزيادة المحرمة نوعان :

أولا : ربا النسيئة ، وهي التي كانت شائعة في الجاهلية ، ومعروفة بأن يقدم المقرض مالا للمقترض ، إلى زمن محدود ، مع رده في نهاية المدة بزيادة متفق عليها ، فإذا جاء الأجل ، ولم يدفع الدين ، أنظره الدائن إلى أجل آخر ، في نظير زيادة أخرى ، وهكذا ... ، وهذا هو المعنى في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ۖ ﴾ (١) .

---

(١) آل عمران : ١٣٠ .

وهذا النوع من الربا هو المستعمل - الآن - في المصارف المالية ، فالمقترض منها يؤدي نسبة معينة في المائة عند تسديد الدين دفعة واحدة ، أو على أقساط ، وقد تزايد هذه النسبة عند عدم الوفاء بالسداد في الأجل ، وربما تضاعفت النسبة مرات ، حتى تزيد على أصل الدين ، وهو المعروف بالربح المركب .

ثانيا : ربا الفضل ، وهو الذي يظهر في بيع الشيء بنظيره مع زيادة أحدهما على الآخر ؛ مثال ذلك : أن يبيع كيلة من قمح بكيلتين من قمح آخر .

والفقهاء يقولون في ذلك : إذا اتحد الجنسان حرمت الزيادة والنساء ، وإذا اختلف الجنسان ، حل التفاضل دون النساء .

ويوضح الصابوني - في المرجع المشار إليه آنفا - هذه القاعدة الفقهية بقوله : « إذا أردنا مبادلة عين بعين ؛ كزيت بزيت ، أو قمح بقمح ، حرمت الزيادة مطلقا ، ولا تعتبر الجودة والرداءة هنا ، وإذا اختلفت الأجناس ؛ كقمح بشعير ، أو زيت بتمر مثلا ، جازت الزيادة فيه ، بشرط القيض ، لما روى أن النبي ﷺ قال : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، بدا بيد ، فمن زاد أو استزاد ، فقد أربى ، الأخذ والمعطى فيه سواء » (١) .

(١) رواه الأئمة ، واللفظ لمسلم ، عن أبي سعيد الخدري ، القرطبي ٣٤٨/٣ ، ط : دار الكتب .

وفي حديث آخر : « فإذا اختلفت هذه الأصناف ،  
فبيعوا كيف شئتم ، يدا بيد »<sup>(١)</sup> ، أى مقبوضا وحالا . -

والربا قليله وكثيره سواء في التحريم ، ولا يستدل على القليل  
بقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ ، فإن  
الحال - هنا - ليست قيدا أو شرطا ، وإنما هي لبيان الواقع  
الذى كان عليه أهل الجاهلية . والنهى عن القليل والكثير  
يتضمنه قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ، وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾  
وقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ ، وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ، إِنْ كُنْتُمْ  
مُؤْمِنِينَ ﴾ .

---

(١) ذكره القرطبي من حديث عبادة بن الصامت ، المرجع السابق .





## بيع أبطلها الإسلام

البيع والشراء عملية قديمة قدم الخلق ، تطورت بتطور الزمن .

وكان المتبايعون في الجاهلية ، يتبايعون على أساس الغالب بالمغلوب ، والغالب هو البائع ، والمغلوب هو المشتري ، في كثير الأحيان .

وكان الغرر يتحكم في السوق التجارية ، عن طريق أنواع من البيوع ، جاء الإسلام فأبطلها ؛ ومن هذه البيوع :

### ١ - بيع المزابنة :

وهو أن يبيع التاجر بضاعة من غير وزن ، أو قياس ، وعد ، بسلعة أخرى ، ذات وزن ، أو مقياس ، أو عد

محدود . ومن هذا القبيل بيع الرطب في رعوس النخل ، بقدر معين من التمر ، أو أن تباع البذر بقدر معين معلوم من الطعام .

وأصله من « الزين » ، وهو الدفع ، وإنما نهى عنه ؛ لأن الثمر بالثمر ، لا يجوز إلا مثلاً بمثل ، والثمر على رعوس الأشجار مجهول ، لا يعلم قدره ، فتقدير المثل عسير ، فهذا مجهول ، لا يعلم أيهما أكثر ؛ والبيع بهذه الصورة مجازفة والبيعان ، إذا وقفنا فيه على غبن ، وأراد المغبون أن يفسخ البيع ، وأراد الغابن أن يمضيه تزامناً ، أى تدافعا واختصما ، وإن أحدهما إذا ندم ، زين صاحبه عما عقد عليه ، أى دفعه .

وفي النهاية لابن الأثير : كأن كل واحد من المتبايعين زين صاحبه عن حقه بما يزداد منه .

وإنما نهى عن هذا النوع من البيوع ؛ لما يقع فيه من الغبن والجهالة والمخاطرة ، التى هى لون من القمار ، الذى حرمه الإسلام .

وهناك مسألة مستثناة من هذا النوع للضرورة ، هى « بيع العرايا » .

و« العرايا » جمع عريّة - بوزن قضية - وهى النخلة يعريها صاحبها رجلاً محتاجاً ، وهى فى معنى المنحة .

وقد رخص النبى ﷺ فى بيع العرايا ، بعد نهيه عن المزابنة فيما دون خمسة أوسق ، وذلك للرجل الذى يفضل من قوت

سنته التمر ، فيدرك الرطب ، ولا نقد بيده يشتري به الرطب ، ولا نخل له يأكل من رطبه ، فيجىء إلى صاحب الحائط - البستان - فيقول له : بعنى ثمر نخلة أو نخلتين أو ثلاثة بخرصها من التمر ، فيعطيه التمر بتمر تلك النخلات ، ليصيب من رطبها مع الناس .

لقد رخص النبي ﷺ في هذه الحالة الحاجة الناس ، بما لا يتجاوز خمسة أوسق ، وهو أقل مما تجب فيه الزكاة .<sup>(١)</sup> .  
جاء في الفقه على المذاهب الأربعة : ويقاس على التمر العنب ، فيجوز بيع العنب في كرمه خرصا بالزبيب كيلا ، قياسا على العرايا<sup>(٢)</sup> .

## ٢ - بيع الملامسة :

وهو أن يكتفى عند البيع بلمس السلعة ، دون النظر إليها ، بأن تكون مغطاة ، أو في مكان مظلم ، ويقوم اللمس مكان المعاينة . وفي هذا من الغرر ما فيه .

## ٣ - بيع المنابذة :

وهو عقد البيع من غير نقض ، وتبادل السلع من غير رؤية أو معاينة سابقة .

---

(١) مختصر المزني ، ج ٢ .

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ٢ ، باب البيوع .

ويدخل في هذا النوع ما يسمى برمي الحصاة ، وهو أن يلقي المشتري حصاة على أى سلعة ، على أن يأخذها بكذا ، فأى سلعة أصابها الحصاة ، أخذها بالثمن المسمى . أو أن يتفق الطرفان على أن يشتري من الأرض ما تصل إليه الحصاة بكذا . فيلقى الحصاة ، فأى مساحة انتهت عندها الحصاة ، فهي بالثمن المتفق عليه .

وفي هذا النوع من الغرر ، الذى قد يلحق البائع أو المشتري ما فيه .

ويدخل في هذا النوع - أيضا - إلقاء الحجر ، وهو أن يرمز إلى إتمام الصفقة بين المتبايعين بتسليم حجر صغير بدل البضاعة .

#### ٤ - بيع المعاومة :

وهو ابتياع ثمر النخل سنتين أو ثلاثا عاجلا . وهذا غرر ؛ لأنه يبع ثمر ، لا وجود له وقت التبايع .

#### ٥ - بيع العربون :

وقد ذكره ابن الأثير في النهاية ،<sup>(١)</sup> قال : نهى عن بيع العربان ، وهو أن يشتري السلعة ، ويدفع إلى صاحبها شيئا ،

---

(١) مادة : « عربن » .

لى أنه إن أمضى البيع ، حسب من الثمن ، وإن لم يمحض  
بيع ، كان لصاحب السلعة ، ولم يرتجعه المشتري . يقال :  
عرب فى كذا وعرب وعربى ، وهو عربان وعربون - بضم  
عين وفتحها فى الأخيرة - وقيل : سمي بذلك ؛ لأن فيه إعرابا  
مقد البيع ، أى إصلاحا وإزالة فساد ، لئلا يملكه غيره  
أشترائه . قال : وهو بيع باطل عند الفقهاء ، لما فيه من  
شرط والغرر . وأجازه أحمد ( رضى الله عنه ) وروى عن ابن  
سمر ( رضى الله عنهما ) إجازته . وحديث النهى منقطع .

هذه ألوان من البيوع كانت سائدة فى الجاهلية ، جاء  
لإسلام فأبطلها ونهى عنها ، لما فيها من الغرر والمجازفة  
المخاطرة ؛ لأنه يقيم دعائم التجارة على أسس سليمة لا غش  
بها ولا خداع ولا مغابنة .

ومن ثم ، فقد وضع الإسلام شروطا عامة لعقد البيع  
صحته .

ووضع شروطا فى السلعة التى تباع .

ووضع أحكاما عامة لكل من البائع والمشتري ، ولعملية  
لبيع نفسها .



## شروط الإسلام لعقد البيع

سبقت الإشارة إلى أن البيع ينعقد بالإيجاب والقبول بين البائع والمشتري . ويقضى ذلك بأن يعاين المشتري السلعة المراد بيعها ، أو يخبره البائع بأوصافها بدقة ، فيرتضيها بعد أن يعرف كل شيء عنها ، ويعرف ثمنها ، والشروط التي وضعها للاقتضاء عاجلا أو آجلا ، في حدود الشرع . فإن قبل المشتري ذلك وأجاب بقوله : قبلت أو ما يؤدي معنى ذلك ، فقد انعقد البيع .

ويشترط في المشتري : أن يكون بالغاً عاقلاً حراً بصيراً ..

فالصبي لا تكليف عليه ، وكذلك فاقد العقل ، والعبد  
يشترط فيه الإذن له من مالكة ، والأعمى يتعين عليه أن يختار  
وكيلا بصيرا ، ليشتري له أو يبيع .

ويجوز التعامل بالبيع والشراء مع غير المسلم ، ولكن لا يباع  
له المصحف ، ولا العبد المسلم ، ولا السلاح إن كان من أهل  
الحرب ، حتى لا يقاتل به المسلمين .

ويشترط في السلعة المعروضة للبيع شروطا معينة :

أنها لا تكون نجسة في عينيها ؛ كالكلب ، والخنزير ،  
والخمر ، وما يجري مجرى ذلك .

وأجاز بعض الفقهاء بيع ما فيه منفعة تحل شرعا ، فقالوا :  
يجوز بيع الأرواث والأزبال النجسة ، التي تدعو الضرورة إلى  
استعمالها في البساتين ، وينتفع بها وقودا وسماذا .

وكذلك يجوز بيع كل نجس ينتفع به في غير الأكل  
والشرب ؛ كالزيت يستصبح به ويطل به ، والصبغ يتنجس ،  
فيباع ليصبغ به . روى البيهقي بسند صحيح أن ابن عمر  
( رضي الله عنهما ) سئل عن زيت وقعت فيه فأرة ، فقال :  
استصبحنوا به وادهنوا به أدمكم .

وقال النبي ﷺ عن شاة ميمونة ، وقد رآها ميتة : « هلا  
أخذتم إهابها ، فدبغتموه وانفعتم به ؟ » فقالوا : يا رسول  
الله ، إنها ميتة ؟ فقال : إنما حرم أكلها .



والفقهاء الذين أجازوا ذلك هم الأحناف والظاهرية<sup>(١)</sup>

ويشترط كذلك في السلعة أن يكون منتفعا بها ، فلا يجوز بيع الحشرات والحيات والعقارب ، وما شابه ذلك - فإن انتفع بشيء من ذلك لمعرفة خصائصها وإجراء الأبحاث العلمية عليها ، واستخدامها في الطب والعلاج ، جاز بيعها .

قال الغزالي في الإحياء : ويجوز بيع الهرة والنحل وبيع الفهد والأسد ، وما يصلح للصيد ، أو ينتفع بجلده ، ويجوز بيع الفيل لأجل الحمل عليه ، وبيع الطيور المليحة الصور ، وإن كانت لا تؤكل ، فإن التفرج بأصواتها والنظر إليها غرض مقصود مباح .<sup>(٢)</sup>

ولا يجوز بيع الكلب ولا يحل ثمنه ، لحديث ابن عمر ( رضي الله عنهما ) عن النبي ﷺ « من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو ضاريا ، نقص من عمله كل يوم قيراطان » .

وجاء في مختصر المزني الشافعي : لا يحل للكلب ثمن بحال ، ولو جاز ثمنه ، لجاز حلوان الكاهن ومهر البغي ، ولا يجوز اقتناؤه ، إلا لصاحب صيد أو حرث أو ماشية ، أو من كان في معانهم .

---

(١) فقه السنة ، ٣/ ١٣٠ .

(٢) إحياء علوم الدين ، ٤/ ٧٦٢ ، ط : دار الشعب .

(٣) ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

ولهؤلاء عند أى حنيفة - أيضا - يحل بيع الكلب وشراؤه .  
أما تلك الكلاب ، التى يتفنن الناس فى اقتنائها ويباهون  
بها ، فهى داخلية فى نطاق المحظور .

والخلاصة أن ما فيه منفعة فى حياته ، بيع وحل ثمنه  
وقيمته ، وإن لم يؤكل ؛ كالفهد يعلم للصيد ، والبازى ،  
والشاهين ، والصقر ، وغيرها من الجوارح المعلمة .

قال الغزالي : وما لا منفعة فيه ، لا يجوز شراؤه ولا بيعه ،  
ولا قيمة على من قتله ؛ لأنه لا معنى للمنفعة فيه ، حيا  
ولا مذبوحا ، فثمنه كأكل المال بالباطل . قال : ولا يجوز بيع  
أدوات اللهو ؛ لأنه لا منفعة فيها شرعا ، وكذلك بيع الصور  
المصنوعة من الطين ، وما شابهه ؛ كالحیوانات التى تباع فى  
الأعياد للعب الصبيان ، بل إن كسرها واجب شرعا . وجوز  
این حزم بيع الصور للعب الصبايا فقط ، أما صور الأشجار  
والثياب عليها الصور والأطباق والستور المحلاة بالصور ،  
فلا بأس ببيعها وشراؤها .

والغزالي ( رضى الله عنه ) ينظر فى تحريم الصور المصنوعة  
من الطين ، إلى تحريم التماثيل .

وقد فصل بعض الفقهاء بين ما يجوز بيعه من آلات اللهو ،  
وما لا يجوز ، فقالوا : آلات الغناء إذا قصد به غرض صحيح  
جواز بيعها ؛ كالتغنى لتنشيط الجهاد ، أو فى الأعياد لإظهار

السُرور ، أو الفرح لإشهاره بدون مغالاة ؛ لأن الغناء كلام  
حسنه حسن وقبيحه قبيح . روى الإمام أحمد والترمذى بإسناد  
صحيح أن رسول الله ﷺ خرج في بعض مغازيه ،  
فلما انصرف جاءت جارية سوداء ، فقالت : يا رسول الله ،  
إني كنت نذرت ، إن ردك الله سالما ، أن أضرب بين يديك  
بالدف وأتغنى ، فقال : إن كنت نذرت ، فاضربى ، فجعلت  
تضرب . (١)

ويشترط في السلعة المبيعة - أيضا - أن تكون مملوكة  
للبيع أو مأذونا له في بيعها .

ولا يشتري من الزوجة مال الزوج ، ولا من الزوج مال  
الزوجة ، ولا من الولد مال الوالد ، ولا من الوالد مال الولد ،  
إلا إذا كان هناك رضا سابق من المالك وإذن بالتصرف . وإذا  
بيع شيء من ذلك لا ينفذ البيع ، حتى يميزه المالك أو وليه ،  
حال علمه بذلك ، وإلا اعتبر بالبيع باطلا .

ومثل هذا البيع : أن يبيع إنسان ملكا لغيره ، وهو غائب  
أو يشتري له دون إذن منه ، فإن أمضى صاحب البيع صح ،  
وإلا فلا . ودليل ذلك ما رواه البخارى عن عروة البارقي من  
أنه قال : بعثنى رسول الله ﷺ بدينار لأشتري له به شاة ،  
فاشتريت له به شاتين ، بعث إحداهما بدينار ، وجثته بدينار

---

(١) فقه السنة ، ١٣٢/٣ .

وشاة . فقال لى : بآرك الله فى صفقة بىنك<sup>(١)</sup> .

وهذا الدعاء يعبر إمضاء للبيع ورضا بالتصرف .

كما يشترط فى المبيع أن يكون مقدورا على تسليمه شرعا وحسا للمشتري ، فمالا يقدر عليه تسليمه حسا لا يصح بيعه ؛ كالسمك فى الماء ، والعبد الآبق ، والطير على الشجر ، واللبن فى الضرع ، إلا أن يعين مقدار ما يبيع ، كأن يقول : بعتك صاعا من حليب هذه البقرة التى أملكها .

وكذلك إذا كان المبيع مرهونا أو موقوفا ، فإنه لا يمكن تسليمه ، فلا يصح بيعه .

ويشترط فى المبيع - أيضا - أن يكون معلوم العين والقدر والوصف .

فلا يجوز أن يقول : بعتك شاة من هذا القطيع ، أى شاة شئت . أو ثوبا من هذه الثياب ، أى ثوب شئت ، إذا كانت مختلفة الصفة والنوع والمقاس والجودة . أو مائة متر من هذه الأرض من أى طرف شئت . بل لابد من تحديد المبيع وزنا وقيلا ومساحة .

ويجوز البيع على المشاع ، إذا كانت المساحة معلومة ، كأن

---

(١) فقه السنة ، ١٣٣/٢ .

يبيع نصف هذه المساحة أو ربعها ، أو نصف هذا العقار  
أو ربعه .

والعلم بالقدر يتم بكيل المبيع أو وزنه أو النظر إليه .

ويشترط في المبيع - كذلك - أن يكون مقبوضا ، إن كان  
صاحبه قد استفاد ملكه بمعاوضته ؛ لأن رسول الله ﷺ نهى  
عن بيع ما لم يقبض ، وذلك كأن يبيع الرجل شيئا قد اشتراه ،  
ولم يصبح في ملكه بعد .

ويتم قبضه إن كان مما ينقل بالنقل ، وإن كان مما يوزن  
أو يكال باستيفاء القدر وزنا أو كيلا ، وإن كان عقارا بوضع  
اليد عليه ؛ بأن يخلى البائع بينه وبين التصرف فيه ، فيمكنه من  
الإقامة فيه ، أو تأجيريه ، أو جمع إيراده . وإن كان أرضا  
بتمكينه من زراعتها ، أو البناء عليها ، أو غير ذلك من وجوه  
المنافع الممكنة .

أما إذا كان المبيع موروثا ، أو موصى به ، أو موهوبا ،  
أو ودیعة عند غيره ، فيجوز بيعه قبل قبضه .

والحكمة في النهي عن بيع السلعة قبل قبضها ، أنها في  
ضمان البائع ، حتى تنقل إلى ملك المشتري ، ومتى نقلت  
أصبحت في ضمان مشتريها ، فإذا باعها دون قبضها  
وهلكت ، كانت خسارتها عليه دون المشتري ، وإذا باعها

المشتري وربح منها ، فكأنه ربح شيئا لم يتحمل فيه تبعة الخسارة .

ومما يدل على عدم جواز البيع قبل القبض ، ما رواه الطحاوى فى « معانى الآثار » عن ابن عمر ( رضى الله عنهما ) « من اشترى طعاما ، فلا يبعه ، حتى يقبضه » ، وفى رواية « حتى يستوفيه » .

واستقصى الطحاوى ( رضى الله عنه ) فى ذلك عدة أحاديث . وعلق عليها بقوله : فذهب قوم إلى أنه من اشترى طعاما لم يجز له يبعه ، حتى يقبضه ، ومن اشترى غير الطعام ، حل له يبعه إن لم يقبضه ، واحتجوا بهذه الآثار ، قائلين : لما قصد رسول الله ﷺ بالنهى عن الطعام ، دل ذلك على أن حكم غير الطعام فى ذلك ، بخلاف حكم الطعام .

وخالفهم فى ذلك آخرون ، فقالوا : ذلك النهى قد وقع على الطعام وغير الطعام ، وإن كان المذكور فى الآثار ، التى ورد النهى فيها هو الطعام . واستدلوا على ذلك بحديث ابن عمر ( رضى الله عنهما ) ، قال : ابتعت زيتا بالسوق ، فلما استوجبته ، لقينى رجل فأعطانى به ريحا حسنا ، فأردت أن أضرب على يده - أى أعقد معه البيع - فأخذ رجل من خلفى بذراعى ، فالتفت ، فإذا هو زيد بن ثابت ، فقال : لا تبعه حيث ابتعته ، حتى تحوزه إلى رحلك ، فإن رسول الله

عليه نهانا أن نبيع السلع حيث تبتاع ، حتى نحوزها التجار إلى  
رحالهم .<sup>(١)</sup>

### بيع ما لم ير :

وهناك مبيعات لا تتم رؤيتها في مجلس العقد ، فيصح بيعها  
إذا وصفت وصفا دقيقا يوضح معالمها ، ويكون للمشتري حق  
الخيار في إمضاء العقد أو رده إذا رآها ، وللبائع الخيار أيضا .  
ويلتحق بذلك ما يكون في رؤيته مشقة أو ضرر ؛ كالدواء  
في القوارير ، والطعام المعبأ في علب ، وغير ذلك مما يترتب  
على فتحه ضرر ، وهو لا يفتح إلا عند الاستعمال .

كما يلتحق بذلك - أيضا - السلعة في مكان بعيد لم تصل  
بعد ، والثمار المغيبة في باطن الأرض ، التي لا يمكن بيعها -  
بإخراجها دفعة واحدة وإلا ترتب على ذلك الضرر والتلف  
والفساد . فإن الخيار يثبت للمتعاقدين ، متى ثبت فساد  
الشيء . فمن حق المشتري إمساك السلعة أو ردها .

وجمهور الفقهاء يرى بطلان البيع ، لما فيه من الغرر  
والجهالة ، وجوز الأحناف البيع ، وأثبتوا الخيار عند  
الرؤية .<sup>(٢)</sup>

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي ، ٣٨/٤ .

(٢) هامش فقه السنة ١٣٦/٣ .

وأما الجراف ، الذى لا يعلم قدره على التفصيل ،  
وإنما المدار فيه على الحزر وتخمين أهل الخبرة ، فإنه يجوز - ولو  
قدر أن هناك غبنا فإنه يكون مما يتساهل فيه عادة .

وبشترط فى الثمن أن يكون معلوما القدر والصنعة  
والأجل .

### الخيار :

معنى الخيار : أن يكون لكل من المتعاقدين ، البائع  
أو المشتري ، الحق فى إمضاء البيع أو إلغائه . وهو أنواع منها :

#### ١ - خيار التروى :

وهو بيع موقوف على إمضاء من له حق الخيار من بائع ،  
أو مشتر ، أو وكيل كل منهما ، أو وليه .

ولا ينعقد البيع فى هذه الحالة فى مجلس البيع ، وإنما ينعقد  
بعد موافقة من له الخيار .

مثاله أن يقول : بعت لك هذا الشيء أو اشتريته منك بعد  
رضا فلان ، أو إن رضى فلان .

وتختلف مدة الخيار باختلاف المبيع بين الطرفين بقول  
أحدهما وقبول الآخر . ومنتهى مدة الخيار فى العقار ستة  
وثلاثون يوما .



ولا يجوز للمشتري في هذه المدة أن يسكن في العقار بدون أجر ، كما أن العقد يفسد إن اشترط السكنى في صلب العقد ، لأنه شرط يناقض المقصود من البيع ، إذ لا يجوز التصرف في المبيع ، إلا إذا دخل في ملك مشتريه . إنما يجوز أن يسكن فيه بأجر المثل .

ومنتهى مدة الاختيار في العروض كالثياب والدواب وغيرها خمسة أيام .

ويفسد الخيار إذا كان لمدة بعيدة أو مجهولة كأن يقبلا : إلى الخيار إلى أن تمطر السماء ، أو يحضر المسافر من السفر . إذا لم يكن موعد حضوره معلوما .

وهناك فرق بين تعليق البيع على رضا شخص ومشورته . فتعليقه على رضا غيره إعراض عن نفسه كلية . وتعليقه على المشورة فيه اعتبار لرأيه ، ولكنه يريد أن يقوى رأيه ونظره بمشورة غيره .

ويفسد كذلك الخيار ، إذا علق على رضا شخص أو مشورته . وهو غائب لا يحضر إلا بعد انتهاء مدة الخيار .

والملك في مدة الخيار ثابت للبائع ، فله الغلة وعليه الأرش ، ولكن الولد في بطن الدابة ، والصوف على ظهرها للمشتري ، إذا تم الشراء ؛ لأن ذلك جزء من الصفقة .

وينتقل الخيار للوارث ، إذا مات من له الخيار .  
ومتى انتقضت المدة المعلومة للخيار ، ولم يفسخ العقد من  
أحدهما لزم البيع .  
ويسقط الخيار بالقول ، كما يسقط بتصرف المشتري في  
السلعة ، التي اشتراها بأي وجه من وجوه التصرف الشرعية ؛  
كالوقف والهبة والبيع ، فمتى كان الخيار له ، فقد صح تصرفه  
ووجب البيع .

## ٢ - خيار العيب :

وهو للمشتري خاصة ، متى ظهر له عيب في السلعة  
المشتراة ، يخالف شروط البيع في العقد .  
وكذلك يكون للمشتري الخيار ، إذا ظهر نقص في المبيع ،  
عقارا كان ، أو عرضا ، أو عينا . فله الرد إن كان هذا النقص  
مخلا بالذات ، أو بالثمن ، أو بالتصرف العادي .  
هذا إذا كان المبيع غائبا عند البيع ، أما إذا كانت قد تمت  
رؤيته ومعرفة صفته ، فلا يجوز فيه الرد .  
وكذلك إذا زال العيب قبل الحكم برده ، فلا رد للبيع .  
أما الرد لوجود العيب ، فهو ثابت بالحديث ، الذي أخرجه  
أحمد والحاكم عن ابن عامر قال : سمعت رسول الله ﷺ

يقول : « المسلم أخو المسلم ، لا يهمل المسلم باع من أخيه شيئا ، وفيه عيب ، إلا بينه » .

والحديث المشهور الذى يقول : « من غشنا فليس منا » ، يقضى بأن السلعة المعيبة ترد على صاحبها ، وأن صاحبها ملوم فى إخفاء عيبها عن مشتريها ، بل هو فى حكم المارق من المسلمين .

وإذا كان المشتري عالما بالبيع عند الشراء ، فإن العقد يلزمه ؛ لأنه اشترى على الواقع ورضى بالبيع .

أما إذا لم يكن عالما به ، ثم عرف بعد إبرام الاتفاق ، فإن العقد يصح ، ولكنه لا يكون لازما ، وله الخيار فى أن يرد ما ابتاع ، ويقبض مادفع أو يمسكه ، ويعود على البائع بقيمة العيب ، فيقتضيه منه ، ما لم يكن قد تصرف فى السلعة بأى وجه من وجوه التصرف .

وغلة المبيع من حق المشتري ، إذا رد السلعة لعيب فيها ؛ لأن هذه الغلة فى نظير ضمانتها فى حالة ما لو تلفت عنده قبل ردها .

### التدليس فى البيع :

ويلتحق بخيار البيع ما يدلس به البائع على المشتري ،

ويدخل التدليس في نطاق الحرمة لقوله ﷺ : « من غشنا فليس منا » .

وللمشتري - في هذه الحالة - الخيار ثلاثة أيام ، ويرى بعضهم أن الخيار يثبت على الفور .

وتنطبق هذه الحالة على بيع المصراة .

قال الإمام الشافعي ( رضى الله عنه ) : أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لاتصروا الإبل والغنم للبيع ، فمن ابتاعها بعد ذلك ، فهو بخير النظرين ، بعد أن يحلبها ، إن رضىها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعا من تمر » .

قال الشافعي : والتصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ، ثم تترك من الحلاب اليوم واليومين والثلاثة ، حتى يجتمع لها لبن ، فيراه مشترى كثيرا ، فيزيد في ثمنها لذلك .

ثم إذا حلبها - بعد تلك الحلبة - حلبه أو اثنتين ، عرف أن ذلك ليس بلبنها ، لنقصانه كل يوم عن أوله ، وهذا غرور للمشتري .

والعلم يحيط بأن ألبان الإبل والغنم مختلفة في الكثرة والأثمان ، فجعل النبي ﷺ بدلها ثمنا واحدا صاعا من تمر .

قال : وكذلك البقر . فإن كان رضىها المشتري وحلبها

زمانا ، ثم أصاب بها عيبا غير التصرية ، فله ردها بالعيب ويرد معها صاعا من تمر ثمنا للين التصرية ، ولا يرد اللين الحادث في ملكه ؛ لأن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان<sup>(١)</sup> .

وهذا ما عليه جمهور الفقهاء ،

وقد ذهب بعضهم إلى أن المشتري ليس له أن يرد المصرة بالعيب ، ولكنه يرجع على البائع بنقص العيب . وعمن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، ومستند هؤلاء أن ما ورد بشأن المصرة في الحديث المروي ، منسوخ بقوله ﷺ : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا »<sup>(٢)</sup> .

### التغابن في البيع :

والغبن في البيع والشراء هو الوكس والخداع - والتغابن أن يخدع الناس بعضهم بعضا .

وأصل الغبن النقص ، بأن ينقص البائع المشتري في السلعة ، وينقص المشتري البائع في الثمن .

فالغبن يقع على البائع ، إذا أعطاه المشتري فيما يساوى خمسة دراهم ثلاثة دراهم فقط . ويقع على المشتري ، إذا أعطاه البائع ما يساوى ثلاثة دراهم بخمسة دراهم .

(١) مختصر المزني ، ١٨٤/٢ .

(٢) شرح معاني الآثار للطحاوي ، ١٩/٤ .

وللمغبون حق الخيار في الرجوع عن البيع ، وفسخ العقد ، متى كان جاهلا بالقيمة الحقيقية للسلعة ، ولا يحسن المساومة ؛ لأن الغبن في هذه الحالة ينطوى على خداع نهي عنه الإسلام .

ولكن جمهورا من الفقهاء يرون ذلك ، إذا كان الغبن فاحشا قيده البعض بأن يبلغ ثلث القيمة ؛ ذلك أن الغبن اليسير قلما يسلم منه بيع .

قال الغزالي في الإحياء : ينبغي ألا يغبن كل من المتبايعين صاحبه بما لا يتغابن به في العادة ، فأما أصل المغابنة ، فمأذون فيه ؛ لأن البيع للربح ، ولا يمكن ذلك إلا بغبن ما ، ولكن يراعى فيه التقريب ، فإن بذل المشتري زيادة على الربح المعتاد ، إما لشدة رغبته ، أو لشدة حاجته في الحال إلى المبيع ، فينبغي أن يمتنع عن قبوله ، فذلك من الإحسان ، ومهما يكن من تلبيس لم يكن أخذ الزيادة ظلما . وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الغبن بما يزيد على الثلث يوجب الخيار ، ولسنا نرى ذلك ، ولكن من الإحسان أن يحيط ذلك الغبن<sup>(١)</sup> .

والغزالي يتحدث عن المثل العليا ، التي لا تقبل الغبن بحال .

وأهل الفقه لهم أحكامهم المعروفة ، التي تبين الحدود والواجبات ، وتعرف الناس بما يجوز ولا يجوز في المعاملات ، حتى لا يتجاوز أمر المخالفات إلى الجنايات .

---

(١) إحياء علوم الدين ، ٧٨٧/٥ ، ط : الشعب .

قال ابن حزم في المحلى : من غبن في بيع اشترط فيه السلامة ، فهو بيع مفسوخ ، لأن بيع الغش ييقن هو غير بيع السلامة ، الذى لا غش فيه ، وهذا أمر يعلم بالمشاهدة ، فإذا هو كذلك ، فالبيع المنعقد بينهما فى الباطن ليس هو الذى عقد عليه مشروط السلامة ، ولا يحل أن يلزم غير ما عقد عليه ، ولا يحل له أن يتمسك بما لم يعقد عليه يبعه الذى تراضى به ، لأن مال الآخر حرام عليه ، إلا ما تراضى معه ، وكذلك ماله على الآخر أيضا .

وأما إذا علم بقدر الغبن كلاهما ، أو تراضيا جميعا به ، فهو عقد صحيح وتجارة عن تراض وبيع لا داخلة فيه ، وأما إذا لم يعلما أو أحدهما بقدر الغبن ، ولم يشترطا السلامة ولا أحدهما ، فله الخيار إذا عرف فى رد أو إمساك ، لأن البيع وقع سالما على الجملة فهو بيع صحيح .

ثم وجدنا النبى ﷺ قد جعل الخيار لمن قال لا خلافة ثلاثا ، إن شاء أمسك وإن شاء رد ، فوجب ألا يحل ما تريد فيه الخادع على المخدوع ، إلا بعلم المخدوع وطيب نفسه ، فإن رضى بترك حقه فذلك له ، وإن أبى لم يجز له أخذ ما ابتاع بغير رضا البائع فله أن يردّه ، وقد صح الإجماع المقطوع به على أن له الرد .

واختلف الناس هل له الإمساك أم لا ؟ وقد قال الله تعالى :

﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾<sup>(١)</sup> ، فصح أنه إذا رضى ما ابتاع ، فذلك ، وبالله التوفيق .<sup>(٢)</sup>

### ٣ - خيار المجلس :

وهناك خيار آخر اسمه خيار المجلس ، وتفسيره أنه إذا اتفق البائعان ، وحدث الإيجاب والقبول بينهما ، فلكل منهما حق إمضاء العقد أو إلغائه ماداما في المجلس ، فإذا اتفقا فقد نفذ العقد .

وهذا الخيار مرجعه قول النبي ﷺ : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا ، بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا ، محقت بركة بيعهما ، وإن كتما وكذبا ، محقت بركة بيعهما »<sup>(٣)</sup> .

وعلة ذلك أن أحد البيعين قد يتسرع في البيع ، وربما بدا له أنه في غير مصلحته ، فله أن يرجع عن الصفقة مادام لم يفارق المجلس .

أخرج الطحاوى في شرح معاني الآثار عن ابن عمر ( رضى الله عنهما ) : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه : اختر » .

(١) النساء : ٢٩ . (٢) المحلى ، ٤٤٢/٨ .

(٣) رواه البخارى عن حكيم بن حزام .



وحدث عن أبي هريرة : أنهم اختصموا إليه في رجل باع  
جارية ، فقام معهما البائع ، فلما أصبح قال : لا أرضاها .  
فقال أبوهريرة : إن النبي ﷺ قال : « البيعان بالخيار  
ما لم يتفرقا ، وكانا في خباء شعر » .

وأخرج عن أبي الوضئ قال : نزلنا منزلا ، فباع صاحب  
لنا من رجل فرسا ، فأقمنا في منزلنا يوما وليلتنا ، فلما كان  
الغد قام الرجل يسرج فرسه ، فقال له صاحبه : إنك قد  
بعتنى ، فاختصما إلى أبي هريرة ، فقال : إن شئكما قضيت بينكما  
بقضاء رسول الله ﷺ : « سمعت رسول الله ﷺ يقول :  
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » ، وما أراكما يتفرقا <sup>(١)</sup> .

وقال ابن حزم : كل متبايعين صرفا أو غيره ، فلا يصح  
البيع بينهما أبدا ، وإن تقابضا السلعة والثلث ما لم يتفرقا  
بأبدانهما من المكان ، الذي تعاقدوا فيه البيع ، ولكل واحد  
منهما إبطال ذلك العقد ، أحب الآخر أم كره ، ولو بقيا  
كذلك دهرهما ، إلا أن يقول أحدهما للآخر بعد تمام التعاقد :  
اختر أن تمضي البيع أو أن تبطله . فإن قال أمضيته ، فقد تم  
البيع بينهما تفرقا أو لم يتفرقا ، وليس لهما أو لأحدهما فسخه  
إلا بعيب . ومتى ما لم يتفرقا بأبدانهما ولا خيرا أحدهما  
الآخر ، فالمبيع باق على ملك البائع كما كان ، والثلث باق على

---

(١) شرح معاني الآثار ، ١٢/٤ .

ملك المشتري كما كان ، ينفذ في كل منهما حكم الذى هو على ملكه لا حكم الآخر . واستشهد ابن حزم على ذلك بحديث :  
« البيعان بالخيار ما لم يتفرقا »<sup>(١)</sup> .

---

(١) المحلى ، ٢٥١/٨ .

## أنواع البيع

ولبيع أنواع منها :

١ - المقايضة :

وهي بيع عين بعين ، أى سلعة بسلعة أخرى ، فإن كانتا متماثلتين ، فيُشترط عدم التفاوت في القيمة ، وغير المتماثلتين كأن يشتري ثوبا بحنطة . وهو جائز سواء كانت السلعتان حاضرتين أو إحداهما حاضرة والأخرى غائبة ، بشرط أن تكون معروفة موصوفة .

وهذا النوع من البيع كان رائجا قبل ذبوع النقد ، واللجوء إليه يكون عند عدم توافره . ولكن لابد من تقويم السلعتين ، حتى لا يقع الغبن بين البائع والمشتري في أيهما - روى ابن

الأثير أن النبي ﷺ اشترى من رجل سهمه من خير بيعير ، فقال له : «إن الذى أخذت منك خير من الذى أعطيتك ، فإن شئت فخذ وإن شئت فاترك ، قال الرجل : قد أخذت»<sup>(١)</sup> - فهذا دليل على جواز المقايضة .

## ٢ - الصرف :

وهو فى اللغة الدفع والرد ، وفى اصطلاح الفقهاء بيع الأثمان بعضها ببعض ، ويتساوى فى ذلك المضروب والمصوغ والتبر . ويشترط فيه المماثلة .

قال الإمام الشافعى ( رضى الله عنه ) : « لا يجوز بيع الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ، ولا شئ من المأكول والمشروب بشئ من صنفه ، إلا سواء بسواء ، يدا بيد ، إن كان مما يوزن ، فوزن لوزن ، وإن كان مما يكال ، فكيل بكيل ، ولا يجوز أن يباع شئ ، وأصله الوزن بشئ من صنفه كيلا ، ولا شئ أصله الكيل بشئ من صنفه وزنا ... ولا خير فى أن يتفرق المتبايعان بشئ من هذه الأصناف من مقامهما الذى يتبايعان فيه ، حتى يتقابضا ، ولا يبقى لواحد

---

(١) أسد الغابة ، ٣/ ٣٦٦ .

منهما قبل صاحبه من المبيع شيء ، فإن بقى شيء فالبيع فاسد .

وسواء كان مشترى بنفسه ، أو كان وكىلا لغيره ، وسواء تركه ناسيا ، أو عامدا .

فإذا اختلف الصنفان من هذا ، بأن كان الذهب بالفضة ، أو التمر بالزبيب ؛ فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض ، بشرط أن يكون يدا بيد ، لا يفترقان من مكانهما الذى يتبايعان فيه ، حتى يتقابضا .

فإن تفرقا قبل التقابض فسد البيع ، ولا بأس بطول مقامهما في المجلس ، ولا بأس أن يتصاحبا إلى مجلس آخر لتوفية الثمن ، أو السلعة ، لأنهما في هذه الحالة في حكم عدم التفرق .

وإذا اختلف الصنفان ، فلا بأس من أن يباع أحدهما بالآخر جزافا ، ولا يباع ذهب بذهب مع أحد الذهبين شيء غير الذهب ، ولا بأس أن يباع ذهب وثوب بدراهم<sup>(١)</sup> .

وكذلك عند الأحناف يجوز بيع أحد المختلفين بالآخر متفاضلا ومجازفة مقايضة ، ويجوز بيع درهين ودينار بدينارين ودرهم ، وبيع أحد عشر درهما بعشرة ودينار ، ومن

---

(١) الأم ، ٢٦/٣ .

باع سيفاً محلى بثمان أكثر من قدر الحلية جاز ، ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الافتراق ؛ والعلة في ذلك قوله ﷺ : « إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ، بعد أن يكون يدا بيد »<sup>(١)</sup> .

وإذا كان بين رجلين ذهب مصنوع فتراضيا أن يشتري أحدهما نصيب الآخر بوزنه أو مثل وزنه ذهباً يتقابضانه قبل أن يتفرقا ، فلا بأس بذلك .

ومن صرف من رجل صرفاً ، فلا بأس من أن يقبض بعضه ويدفع ما قبض منه إلى غيره ، أو يأمر الصراف أن يدفع باقيه إلى غيره إذا لم يتفرقا من مقامهما ، فلا بأس بذلك .

وإذا قدم المشتري أكثر من الثمن ، كأن يشتري فضة بخمسة ، فقدم ستة ، فقال الدرهم السادس وديعة عندي ، فلا بأس بذلك .

وخلاصة القول في الصرف وجوب الالتزام بالحديث الشريف : « الذهب بالذهب وزناً يوزن ، والفضة بالفضة وزناً يوزن ، والبر بالبر كيلاً بكيل ، والشعير بالشعير ، ولا بأس ببيع الشعير بالتمر ، والتمر أكثرهما يدا بيد ،

---

(١) الاختيار في شرح المختار ، ٢١٢/١ .

واقتر بالتمر ، والملح بالملح ، من زاد أو استزاد ، فقد أرى»<sup>(١)</sup> .

هذا هو ما عليه جمهور الفقهاء ، وخالف بعضهم ، استنادا إلى الحديث « إنما الربا في النسيئة »<sup>(٢)</sup>

قال صاحب المختار : ومن أعطى صيرفيا درهما ، وقال : أعطني به فلوسا ونصفا إلا حبة جاز<sup>(٣)</sup> ، والفلوس المأخوذة من غير الذهب والفضة ، لا يدخلها الربا عند مختلف المذاهب ، فيجوز بيعها بعضها ببعض متفاضلا ، وإلى أجل ، إلا أن بعض الحنابلة لا يرون التأجيل<sup>(٤)</sup> .

### ٣ - السِّلْم

السلم - بفتح السين واللام - وسَلَّمَ وأَسْلَف بمعنى واحد ، ويتعدى بالهمزة - أيضا - فيقال : أسلم ، ولا يوجد تسلم بمعنى دفع ، إلا في هذا . وكان ابن عمر ( رضي الله عنهما ) يكره أن يقول السلم بمعنى السلف ، ويقول : الإسلام لله ( عز وجل ) ، كأنه ضنَّ بالاسم - وهو السلم من الإسلام - الذي هو موضع الطاعة والانقياد لله ( عز وجل )

(١) أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار ، عن أبي الأشعث الصنعاني .

(٢) شرح معاني الآثار ، عن أسامة بن زيد ، ٦٤/٤ .

(٣) الاختيار في شرح المختار ، ٢١٣/١ .

(٤) الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ٢ ، باب البيوع .

عن أن يسمى به غيره ، وأن يستعمل في غير طاعة الله ،  
فينصرف إلى السلف . قال ابن الأثير : وهذا من الإخلاص  
باب لطيف المسلك .

ومعناه في اصطلاح الفقهاء : بيع شيء معلوم في الذمة  
محصور بالصفة بعين حاضرة أو مآهه في حكمها إلى أجل  
معلوم .

وهو بيع تدعو إليه ضرورات الناس ، فالبائع يلجأ إليه ؛  
لأنه محتاج إلى المال للإتفاق على زرعته حتى ينضج ،  
والمشتري محتاج إلى السلعة ليحقق الربح .

ودليل جوازه من القرآن الكريم قوله تعالى في آية الدين  
﴿ إلى أجل مسمى ﴾ <sup>(١)</sup> .

قال القرطبي : دل قوله الله تعالى إلى أجل مسمى ، على  
أن السلم إلى الأجل المجهول غير جائز ، ودلت سنة النبي  
ﷺ على مثل معنى كتاب الله : ثبت أن رسول الله ﷺ قدم  
المدينة ، وهم يستلقون في الثمار السنتين والثلاث ، فقال :  
« من أسلف في ثمر ، فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم  
إلى أجل معلوم » <sup>(٢)</sup> .

وكلمة « السلم » أخص من السلف ؛ لأن السلم قاصر

(١) البقرة : ٢٨٢ .

(٢) رواه ابن عباس ، وأخرجه البخاري .



على البيع بالصورة التي أوضحت ، والسلف قد ينصرف إلى القرض .

فالسلم من البيوع الجائزة باتفاق ، وهو مستثنى من نهى النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك ، لأنه من المصالح التي تدعو إليها الحاجة ، ولذلك سماه الفقهاء بيع المحاييج ، ولذلك لا يجوز حالا .

وتفسير قوله ﷺ : « لا تبع ما ليس عندك » ، أى لا تبع ما لا تقدر على تسليمه . ومتى قدر البائع على تسليم ما اتفق على بيعه ، فقد انتهى الإشكال .

ولذلك جاز السلم فيما لا ملك للبائع فيه ، فقد روى البخارى عن محمد بن المجالد ، قال : بعثنى عبدالله بن شداد ، وأبو بردة إلى عبدالله بن أبى أوفى ، فقالا : سله هل كان أصحاب النبي ﷺ يسلفون فى الخنطة ؟ فقال عبدالله : كنا نسلف نبيط أهل الشام فى الخنطة والشعير والزيت فى كيل معلوم إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك .

قال : ثم بعثنى إلى عبدالرحمن بن أبزى فسأله ، فقال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يسلفون على عهده ، ولم نسألهم : ألهم حرث أم لا ؟

أما شروط هذا النوع من البيع ، فتتلخص فيما يأتي عن كتاب فقه السنة وغيره :

١ - أن يكون المبيع في الذمة ، وأن يكون موصوفا بصفات محدودة ؛ كالحبوب أو الحيوانات مثلا ، وأن يكون مقدرا ، وأن يكون مؤجلا ، وأن يكون الأجل معلوما ، وأن يكون موجودا عند حلول الأجل ، وأن يكون مما يقدر على تسليمه .

٢ - أن يكون الثمن معلوم الجنس ، دراهم أو دنائير مثلا ، مقدرا غير جزاف ، بحيث لو تعذر تسليم المسلم فيه أمكن الرجوع إلى قيمة رأس المال ، وأن يكون نقدا مسلما في مجلس العقد قبل التفرق .

وقال الإمام مالك : لا يجوز السلم في العين إلا بشرطين : أحدهما : أن يكون في قرية مأمونة . والثاني : أن يشرع في أخذه ؛ كاللبن في الشاة ، والرطب من النخلة .

قال القرطبي : وهاتان المسألتان صحيحتان في الدليل ؛ لأن التعيين امتنع في السلم مخافة المزاينة والغرر ، لكلا يتعذر عند المحل .

وشروط أبوحنيفة وجود المسلم فيه ، من حين العقد إلى

حين الأجل ، مخافة أن يطلب المسلم فيه فلا يوجد ، فيكون  
الغرر ، وقد خالفه سائر الفقهاء في ذلك ، حيث قالوا :  
المهم أن يكون موجودا عند الأجل .

ومجمل رأى أبى حنيفة ، كما يوضحه صاحب كتاب  
المختار في الفقه الحنفى ؛ كل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة  
مقداره ، جاز السلم فيه وإلا فلا ، وشرائطه : تسمية  
الجنس ، والنوع ، والوصف ، والأجل ، والقدر ، ومكان  
الإيفاء إن كان له حمل ومثونة ، وقدر رأس المال في  
المكيل والموزون والمعدود ، وقبض رأس المال قبل  
المفارقة .

ولا يصح في المنقطع ، ولا في الجواهر ، ولا في  
الحيوان ولحمه وأطرافه وجلوده ، ويصح في السمك المالح  
وزنا ، ولا يصح بمكيال بعينه لا يعرف مقداره ، ولا في  
طعام قرية بعينها ، ويجوز في الثياب إذا سمي طولا وعرضا  
ورقعة ، وفي اللبن إذا عين الملبن ، ولا يجوز التصرف في  
المسلم فيه قبل القبض ، ولا في رأس المال قبل القبض . وإذا  
استصنع شيئا جاز استحسانا ، وللمشتري خيار الرؤية ،  
وللصانع بيعه قبل الرؤية ، وإن ضرب له أجلا صار سلما<sup>(١)</sup> .

---

(١) الاختيار في شرح المختار ، ٢٠٦/١ .

وقد شرط الفقهاء أن يذكر موضع قبض المسلم فيه ،  
فيما له حمل ومثونة .

وإذا حل الأجل ولم يجد المبتاع ما اشتراه ، استوفى  
الثمن الذي دفعه ، ولا يصرفه إلى غيره من السلع ؛ لأن النبي  
ﷺ قال فيما رواه أبو سعيد الخدري عنه : « من أسلف في  
شيء ، فلا يصرفه إلى غيره » .

وهذا رأى الشافعي ( رضى الله عنه ) . فقد قال الربيع :  
أخبرنا الشافعي مرفوعا إلى عطاء : أنه سئل عن رجل ابتاع  
سلعة غائبة ونقد ثمنها فلما رآها لم يرضها ، فأراد أن  
يحول بيعهما إلى سلعة غيرها ، قبل أن يقبض منه الثمن ،  
قال : لا يصلح .

قال : كأنه جاء بها على غير الصفة وتحويلهما بيعهما في  
سلعة غيرها بيع للسلعة قبل أن تقبض<sup>(١)</sup> .

ولكن الإمامين مالكا وأحمد أجازا ذلك استنادا إلى  
ما رواه ابن عباس ( رضى الله عنهما ) : إذا أسلفت في شيء  
إلى أجل ، فإن أخذت ما أسلفت فيه ، وإلا فخذ عوضا  
أنقص منه ، ولا تبيع مرتين .

ولا يصح امتناع ذى الحق عن أخذ حقه في السلم .

---

(١) الأم ، ١١٧/٣ .

فإذا حل السلم ، فدعا الذى عليه الحق صاحبه إلى أخذ حقه ، فامتنع ، فعلى الوالى إجباره على أخذ حقه ليبراً ذو الدين من دينه ، ويؤدى الذى عليه غير منقص له بالأداء شيئاً ، ولا يدخل إليه ضرراً ، إلا أن يشاء صاحب الحق إبراءه من حقه بغير شيء يأخذه منه ، فيبدأ بإبرائه إياه .

فإن دعاه إلى أخذ حقه قبل حلول الأجل ، وكان حقه مالا ؛ كالذهب ، والفضة ، أو عرضاً غير مأكول ، أو مشروب ولا ذى روح يحتاج إلى علف ونفقة أجبر على أخذ حقه ، إلا أن يبرئه ؛ لأنه قد جاء بحقه وزيادة تعجيله قبل أجله ، ولا نظر إلى تغير قيمته فى وقته ، قلت أو كثرت .

ودليل ذلك عند الشافعى ما روى عن أنس بن مالك كاتب غلاما له على نجوم - أقساط - يؤديها إلى أجل ، فأراد المكاتب تعجيلها ليعتق ، فامتنع أنس من قبولها ، وقال : لا آخذها إلا عند محلها . فأقى المكاتب عمر بن الخطاب ( رضى الله عنه ) فذكر ذلك ، فأمره عمر بأخذها منه وأعتقه<sup>(١)</sup> .

---

(١) الأم ، ١٢١/٣ .

#### ٤ - المراجعة :

معناها : بيع ما يشتري بضمن معلوم ، بضمنه الذى اشترى به مع زيادة فى الثمن ، تحدد بنسبة معينة تضاف إلى قيمة المبيع .

مثال ذلك : أن يقول البائع للمشتري : بعثك الخمسة ستة ، أو العشرة باثنتى عشرة ... وهكذا .

ودليلها ما ورد أن عثمان بن عفان ( رضى الله عنه ) قدمت له تجارة فى عهد أبى بكر ، فجاءه التجار يشترون ، فقال لهم : كم ترجحوننى على شرائى من الشام ؟ قالوا : العشرة اثنتى عشر . قال : لقد زادونى . قالوا : العشرة أربعة عشر . قال : لقد زادونى . قالوا : العشرة خمسة عشر . قال : لقد زادونى . قالوا : من زادك ونحن تجار المدينة ؟ قال : لقد زادنى الله لكل درهم عشرة ﴿ من جاء بالحسنة ، فله عشر أمثالها ﴾ ، ثم أشهدهم على أنها لله (١) .

وشرط صحة هذا البيع أن يكون المشتري عارفا بالسعر ، الذى اشترى به البائع السلعة ، ويعرف الزيادة التى طرأت عليه عند البيع منه .

وهو يخالف البيع العادى الذى يقوم على المساومة .

(١) من فضائل العشرة المبشرين بالجنة ، ١٢٦ .

وبيع المراجعة يجوز على عرض حاضر معين ، وعلى عرض مضمون موصوف وصفا دقيقا .

ويمكن إضافة ما ينفقه التاجر على السلعة إلى الثمن ؛ وذلك كقيمة الصبغ ، والتطريز ، والخياطة ، ومد الثوب لتحسينه وتطريته ليلين وتذهب خشونته إن كان قد استأجر لذلك من يقوم به .

أما أجرة السمسار ، فإن كان قد اعتيد أن المتاع مثله لا يشتري إلا بسمسار ، فإنها تحسب ، وإن لم يعتد ذلك ، فلا تحسب .

وعلى البائع أن يبين للمشتري النواحي الآتية :

— أصل الثمن .

— جعل الربح على الجميع أو على ما يربح فقط .

— إطلاق الربح أو إجماله . فإطلاقه أن يقول : أبيعك على ربح العشرة أحد عشر ، وإجماله أن يقول : وقعت على بمائة ، ولم يبين ماله الربح من غيره .

متى يفسخ هذا البيع ؟

ويفسخ هذا البيع إذا حدث الإيهام في البيع . كأن يقول : قامت على السلعة بكذا دون بيان الأصل والربح ، أو غير

ذلك من صور الإيهام ، فللمشتري الحق في الفسخ ،  
أو الرضا بما يتراضيان عليه .

وحق المشتري في الفسخ مبني على أن الإيهام نوع من  
الكذب والغش .

ومما يجب على البائع عند العقد أن يبين المبيع وصفته ،  
كما يبين العقد والنقد الذي أدى به . فقد يكون العقد تم  
على دنائير ، ولكنه نقد دراهم ، أو عقد على دراهم ونقد  
دنائير أو عرضا ...

وعليه - أيضا - تبيين الأجل الذي اشتراه إليه ، أو الذي  
اتفقا عليه بعد العقد .

وعليه أيضا بيان عمر المبيع ، كأن يكون عقارا أو دابة ،  
فالناس يرغبون في حداثة عهد البناء ويزهدون في قدمه ،  
والدابة - كذلك - يرغبون في القوية التي لم توشك على  
الهرم .. وكذلك الأمر بالنسبة للثوب ، فالناس - عادة -  
يرغبون في الجديد ، ويزهدون في المستعمل . ولكل منهما  
ثمن .

فإذا غلط التاجر أو غش ، وثبت بالبينة ذلك ، فللمشتري  
الخيار في أن يرد السلعة أو يسترد ما دفعه زائدا على القيمة  
الحقيقية .

قال الشافعي : إذا باع البائع مراجعة على العشرة واحد ،



وقال : قامت على بمائة درهم ، ثم قال : أخطأت ، ولكنها قامت على بتسعين ، فهي واجبة برأس مالها وبحصته من الربح ، فإن قال : ثمنها أكثر من مائة ، وأقام على ذلك بينة ، لم يقبل منه وهو مكذب لها .

ولو علم المشتري أن البائع خانه ، حطت الخيانة وحصلتها من الربح ، ولو كان المبيع قائما كان للمشتري أن يرده ، ولم يفسد البيع ؛ لأنه لم ينعقد على محرم عليهما معا ، وإنما وقع محرما على الخائن منهما ، كما يدل على بالعيب والتدليس محرم ، وما أخذ من ثمنه محرم ، وللمشتري الخيار في أن يأخذه بالثمن الذي سمي له ، أو يفسخ البيع .<sup>(١)</sup>

## هـ - التولية :

هي البيع برأس المال دون زيادة أو نقص .  
وهي جائزة شرعا فإن النبي ﷺ لما أراد الهجرة ، قال لأبي بكر ، وقد اشترى بعيرين : « ولنى أحدهما » . أى بعنى تولية .

والناس محتاجون إلى هذا النوع من البيع ؛ لأن فيهم من

---

( ١ ، ٢ ) الأم - هامش : ٨٣/٣ .

لا يحسن البيع ، ولا يعرف قيمة الأشياء ، فيستعين بمن يعرف ذلك ، ليشتري له ويطيّب قلبه بما اشتراه له ، ومبنى هذا النوع من البيوع على الأمانة .

قال الشافعى : « التولية » بيع من البيوع ، يحل بما تحل به البيوع ، ويحرم بما تحرم به البيوع ، فحيث كان البيع حلالا فهو حلال ، وحيث كان البيع حراما فهو حرام<sup>(٢)</sup> .

ويجوز للبائع فى هذه الحالة أن يضيف إلى ثمن السلعة ما أنفقه عليها لصبغها وتحسينها وحملها وغير ذلك مما جرت العادة بمثله .

ولكنه لا يضم نفقته هو ، ولا أجرة الراعى ، ولا الطبيب ، ولا المعلم ، ولا الرائض ، الذى يروض الدابة .

وأصل ذلك : كل ما تعارف التجار إلحاقه برأس المال يلحق به ، وإلا فلا ، وقد جرت العادة بالقسم الأول دون الثانى .

وهناك نوع آخر من البيع يطلق عليه الوضعية ، وهو البيع بنقصان . يقال : وُضِعَ - البناء للمجهول - فى البيع يوضع وضعية ، إذا خسر فيه .

## ٦ - التلجئة :

وتعنى فى اللغة مايلجأ إليه الإنسان بدون اختياره .  
أما فى اصطلاح الفقهاء ، فهى ماكره عليه المتعاقد بيعا  
أو شراء .

ويتعلق بها ماأتى من الأحكام :

إما أن تكون فى المبيع ، ويلجأ إليها البائع بدافع الخوف  
من سلطان أو ظالم ، فيظهر أنه يبيع وليس هو بائع حقيقة ،  
ولمّا هو تلجئة لجأ إليها خوفا .

وإما أن تكون فى البذل بأن يتفق المتعاقدان على ألف فى  
السر ، ويتبايعا فى الظاهر على ألفين .

أو يتفقا أن يكون الثمن ألف درهم مثلا ولكنهما يتبايعان  
على مائة دينار .

وقد اختلف الفقهاء حول هذا البيع . فقال بعضهم : إنه  
عقد صحيح ؛ لأنه استوفى من الناحية الشكلية أركانه  
وشروطه .

وقال بعضهم : إنه باطل ؛ لأنه فى الحقيقة هزل لا جد .  
ومن الأئمة الذين جوزوه الشافعية والأحناف .

وهذا بخلاف بيع المضطر .

لأن المضطر يبيع حقيقة لظروف أحاطت به ، فيبيع ما يملكه بأقل من قيمته الحقيقية ، وهو جائز مع الكراهة .

وليست الكراهة على البائع ، بل على المشتري الذى لم يعن المضطر فى ضائقته ، بل استغلها لمصلحة نفسه ، وقد ورد أن النبى ﷺ نهى عن بيع المضطر وبيع الغرر<sup>(١)</sup> . والله تعالى يقول : ﴿ ولا تتسوا الفضل بينكم ﴾<sup>(٢)</sup> . والنبى ﷺ يقول : « من نفس عن مؤمن كربة ، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة » .

كما أنه بخلاف بيع المكره .

وهو الذى يجبر على بيع ما يملك ، أو شراء ما لا يريد دون رغبة منه .

فإن أجبر على بيع ما يملك لظروف اضطرارية ؛ كسداد دين ، أو توسعة طريق ، أو إنفاق على الوالدين ، فالبيع صحيح ، ورضا الشرع يقوم مقام رضاه ، وقد ثبت أن النبى ﷺ باع مال معاذ بن جبل ( رضى الله عنه ) ليفى بذلك غرماءه ؛ بعد أن أغرق فى الدين ، حتى لم يبق له شيء .

(١) فقه السنة ، ١٤٣/٣ .

(٢) البقرة : ٢٣٧ .

أما إذا أُجبر على بيع ما يملك من قبل ظالم ، أو سلطان جائر ، فإن البيع لا ينعقد لفقده أول شرط من شروط الصحة ، وهو الإيجاب والقبول ، إذ كيف يكون قابلا وهو مكره ؟ والقبول لا يكون إلا عن اختيار ، وهو غير مختار . وقد جاء عن النبي ﷺ قوله : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »<sup>(١)</sup> ، والله تعالى يقول في شأن التجارة ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾<sup>(٢)</sup> . وكذلك الشأن إذا أُجبر على بيع ما لا يملك ، فإنه باطل من أساسه ، والإجبار على الشراء كالإجبار على البيع باطل .

## ٧ - بيع الشيء :

وهو أن يبيع شيئا ويستثنى منه شيئا معلوما .  
مثال ذلك أن يبيع الرجل حديقته ، ويستثنى منها ثمار عدة أشجار يعينها ، أو يبيع أرضا ، ويستثنى منها قطعة .  
ويشترط في جواز هذا البيع أن يكون المستثنى معلوما .  
قال الشافعي : أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم بن محمد كان يبيع ثمر حائطه ويستثنى منه . وقال : أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال : قلت لعطاء : أبيعك نخلي ،

---

(١) رواه ابن ماجة وابن حبان والطبراني والحاكم .

(٢) النساء : ٢٩ .

إلا عشر نخلات أختارهن . قال : لا ، إلا أن تستثنى أيتهن  
هى قبل البيع ، تقول : هذه وهذه .

ويجوز الاستثناء بصورة أخرى كأن يقول : بعثك هذا  
الشيء على أن أكون شريكك فيه بالثلث أو الربع ، ودليله  
ما يقوله الشافعى أيضا عن ابن جريج أنه قال لعطاء : أبيع  
الرجل نخله أو عنه أو بره أو عبده أو سلعته ما كانت ، على  
أنى شريكك بالربع ، وبما كان من ذلك ؟ قال : لا بأس  
بهذا<sup>(١)</sup> .

والصورة الأولى يلجأ إليها الناس كثيرا فى هذه الأيام من  
أصحاب الخدائق ، ويسمون ما يستثنونه « طعمة » ، فإن كان  
الاستثناء مجهولا لا يصح البيع .

روى الدارقطنى عن جابر أن النبى ﷺ « نهى عن  
المحاكلة ، والمزابنة ، والخابرة ، والثيبا ، إلا أن  
تعلم »<sup>(٢)</sup> .

والمزابنة : مر التعريف بها .

والمحاكلة : هى بيع الزرع قبل بدو صلاحه ، وقيل :  
بيع الزرع فى سنبله بالحنطة ، وقيل : هى المزارعة على

---

(١) الأم ، ٥٢/٢ .

(٢) تفسير القرطبي ، ٣٦٩/٣ ، ط : دار الكتب .

نصيب معلوم بالثلث ، أو الربع ، أو أقل من ذلك ، أو أكثر ،  
وقيل : اكتراء الأرض بالحنطة .

واختابرة : هى أخذ الأرض بنصف ، أو ثلث ، أو ربع  
ربعها ، هى المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض . وذكر  
لسان العرب فى معناها حديثا : كنا نخابر ولا نرى بذلك  
بأسا ، حتى أخبر رافع أن رسول الله ﷺ نهى عنها .

وقيل : إن أصلها من خير ؛ لأن النبى ﷺ أقرها فى  
أيدي أهلها على النصف من محصولها . فقليل : نخابروهم ،  
أى عاملهم فى خير .

وقد أجمع جمهور الفقهاء على أنه لا يجوز دفع الأرض  
على الثلث أو الربع ولا على جزء مما يخرج ؛ لأنه  
مجهول .

ولكن الإمامين أبا حنيفة والشافعى ، وأصحاب الشافعى  
يقولون بجواز كراء الأرض بالطعام ، إذا كان معلوما لقوله  
ﷺ : « فأما شيء معلوم مضمون ، فلا بأس به » (١) .

ومنه مالك وأصحابه لحديث رافع المتقدم ، وقد ذكره  
القرطبى فى تفسير آية التداين فى سورة البقرة . وقال مالك  
فى الموطأ : « فأما الذى يعطى أرضه البيضاء بالثلث والربع

---

(١) أخرجه مسلم .

مما يخرج منها ، فذلك مما يدخله الغرر ؛ لأن الزرع يقل مرة ويكثر أخرى ، وربما هلك .

ولا يصح أن يؤخر نفسه ولا أرضه ولا سفينته ولا دابته ، إلا بشيء معلوم لا يزول ، وبذلك يقول الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما .

ونخالف في ذلك أحمد والليث وبعض الفقهاء ، إذ قالوا : لا بأس أن يعطى الرجل أرضه على جزء مما تخرجه ؛ نحو الثلث ، والرابع ، واحتجوا بقضية خير ، كما أجاز طائفة من التابعين ومن بعدهم أن يعطى الرجل سفينته ودابته ، كما يعطى أرضه بجزء مما رزقه الله في العلاج بها<sup>(١)</sup> .

وقال بعض الفقهاء : لا بأس بكراء الأرض بطعام لا يخرج منها ، ماعدا الحنطة وأخواتها .

ويستدعى ذلك الحديث عن القراض . وهو بكسر القاف عند المالكية ، ما يسمى بالمضاربة عند الحنفية .

وهو إعطاء المقارض - بكسر الراء - وهو رب المال المقارض - بفتح الراء - وهو العامل مالا ليتجر فيه ، على أن يكون له جزء معلوم من الربح .

وأصله من القرض ، وهو القسط .

---

(١) المرجع السابق .



والمضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض ، قال تعالى :  
﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾<sup>(١)</sup>

والقراض أو المضاربة جائزة بإجماع الفقهاء . وحجتهم  
في ذلك أن النبي ﷺ كان يضارب في مال خديجة قبل  
البعثة .

وهي من المعاملات التي كانت رائجة في الجاهلية ،  
فأقرها الإسلام لخلوها من الغرر ، ولحاجة الناس إليها  
ومصلحتهم فيها .

وتتم كما يتم غيرها من المعاملات بالإيجاب والقبول ،  
وبشروط تلتخص فيما يأتي :-

١ - أن يكون رأس المال نقدا ، فإن كان عروضاً  
أو ذهباً أو حلياً لا تجوز .

٢ - وأن يكون معلوماً ، حتى لا يختلط الربح برأس  
المال .

٣ - وأن يكون الاتفاق على ما يحصل عليه العامل من  
الربح معلوماً بالنسبة ؛ كأن يكون النصف ، أو الثلث ،  
أو الربع مثلاً . ولا يكون محدوداً بالقدر .

٤ - وجود رب المال مع العامل عند اقتسام الربح ،

---

(١) المزمل : ٢٠ .

ولا يحق للعامل أن يأخذ حصته من الربح في غيبة رب المال ، ولو كان هناك من يشهدون بذلك .

هـ - وفي حالة فسخ عقد المضاربة ، ورأس المال غير سائل ، فعلى رب المال والعامل بيعه أو اقتسامه ، وإذا رفض رب المال البيع أجبر على ذلك ؛ لأن العامل له حق في الربح ، الذي لا يتحقق إلا بالبيع .

#### ٨ - الشفعة :

ومفهومها حق امتلاك العقار المبيع جبرا عن مشتريه ، بما قام عليه من الثمن والتكاليف .

وهي من المعاملات التي كانت في الجاهلية ، وأقرها الإسلام .

ولها سند من السنة ، أن رسول الله ﷺ قضى في الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطريق ، فلا شفعة .

ومسوغ مشروعيتها هو الاتصال بين عقار الشفيع والعقار المبيع ، إما اتصال شركة على الشيوع ، وإما اتصال شركة في حقوق الارتفاق الخاص ، وإما اتصال جوار ملاصق .

---

(١) رواه الإمام البخاري عن جابر .

- ١ - أن يكون المشفوع فيه عقارا .
  - ٢ - أن يكون قد خرج من ذمة صاحبه بطريق البيع ، فإن خرج بطريق الهبة أو الصدقة ، أو ما شابه ذلك فلا شفعة فيه .
  - ٣ - أن يكون ملك الشفيع ثابتا وقت العقد في العقار المشفوع فيه .
  - ٤ - ألا يثبت رضا الشفيع بالبيع الذي تم بين المالك والمشتري ، فإن ثبت الرضا عند حصول العقد فقد سقط حق الشفيع في الشفعة .
- وإذا طالب الشفيع بالشفعة ، فلا بد أن يطلب العقار المبيع كله لا بعضه ، لأنه إن طلب بعضه ، فقد رضى بالمشتري شريكا ، وبذلك يكون قد ناقض نفسه .
- وأن تكون مطالبته عقب العلم بالبيع والتمن والمشتري ، وأن يشهد على مطالبته ، وأن يرفع أمره إلى القضاء في مدة وجيزة لاتتعدى شهرا في رأى بعض الفقهاء ، ويرى الإمام أبوحنيفة أن طول المدة لايسقط حق الشفيع متى قرر حقه .
- ويملك الشفيع العين المشفوع فيها بالتراضى بينه وبين المشتري ، ويكون هذا الشراء جديدا ، لاينقض البيع الأول . أو بحكم القاضى ، ويكون شراء جديدا إن كان المشتري الأول قد تسلم العين .

وتثبت ملكية الشفيع من وقت التراضى أو الحكم ، وعليه أن يدفع قيمة ما حددته المشتري في البناء ، إن كان قد تسلمه من المالك ، كما أن الشفيع له الحق في أن يحط من الثمن بقدر ما أنقصه المشتري فيه .

والثمن الذى يدفعه الشفيع ، يمثل الثمن الذى دفعه المشتري ، ولا يزيد الشفيع عليه شيئا .

ويسقط حق الشفيع في الشفعة ، إذا أعلن صراحة عدم رغبته في العين المباعة ، أو إذا تصرف تصرفا يثبت رضاه عن البيع ، أو إذا ثبت عدم ملكيته لعقاره الذى يستشفع به . وإذا مات الشفيع يسقط الحق في الشفعة ؛ لأن الشفعة لا تورث<sup>(١)</sup> .

وهذا رأى الأحناف ، ويستثنى من ذلك إذا كان الميت طالب بها قبل وفاته ، أو حكم له بها ثم مات .

ويرى بعض الفقهاء أن الورثة من حقهم المطالبة بالشفعة ؛ لأنها كالمال الذى يورث . وهذا هو رأى الشافعى ومالك .

وقال أحمد : لا تورث إلا أن يكون الميت طالب بها .

ويرى جمهور الفقهاء أن الشفعة من حق الذمى ، كما هي

---

(١) المرجع السابق . .

من حق المسلم ، ورأى أحمد وبعض الفقهاء عدم ثبوتها للذمي ، استناداً لقول النبي ﷺ : « لا شفعة لنصراني » (١) .

وأثبت الشيخ سيد سابق في كتابه ضرورة استئذان الشريك شريكه ، أو جاره عند البيع ، مستنداً في ذلك إلى بعض الأحاديث الشريفة .

كما بين نكران الاحتياال ، الذي يلجأ إليه البعض لإسقاط الشفعة ، لما في ذلك من إبطال حق المسلم .

وتصرف المشتري بالبيع في المشفوع فيه جائز ، قبل ثبوت حق الشفيع بالشفعة ؛ لأنه تصرف في ملكه ، وللشفيع أخذه بأحد البيعين .

أما إذا وهبه المشتري ، أو تصدق به ، أو جعله صداقاً ونحوه ، فلا شفعة فيه ؛ لأن فيه إضراراً بالمأخوذ منه ؛ لأن ملكه زال عنه بغير عوض ، والضرر لا يزال بالضرر .

أما تصرف المشتري بعد أخذ الشفيع بالشفعة ، فهو باطل ؛ لأنه تصرف في غير ملكه (٢) .

---

(١) فقه السنة ، ٢١٩/٣ .

(٢) فقه السنة ، ٢٢٥/٣ .

## ٩ - الارتفاق :

وقد أشارت إليه دائرة المعارف الإسلامية - مادة بيع - وهو مأخوذ من الرفق وهو اللين ، والمرفق - بكسر الميم وفتح الفاء - والمرفق - بفتح الميم وكسر الفاء - من الأمر هو ما ارتفعت به ، أى انتفعت .

ويعنى عند الفقهاء بيع يشترط فيه شخص أن يكون له حق ارتفاق ، أى انتفاع ، ويعتبر هذا العقد في نظر الشرع شراء لحق استعمال الشيء ، فيصح للمشتري مثلاً الحق في أن يمر بأرض الغير ، فيكون له حق المرور ، أو في أن يشيد بناء على هذه الأرض ، فيكون له حق البناء ، أو في أن يستعمل حائط جاره لتدعيم بنائه ، أو فتح نافذة للشمس أو للتهوية ، فيكون له حق ما اتفقا عليه .

ولا يصح للمشتري أن يتجاوز حدود ما اتفق عليه مع البائع .

فإذا حدد له قطعة للمرور ، فليس له أن يتجاوزها إلى سواها ، وإذا حدد له مكاناً للبناء ، فليس له أن يتجاوزها إلى ما عداه ، كما أنه إذا اشترط عليه أن يكون البناء لغرض معين كأن يكون متجراً أو مخزناً ، فليس له أن يتجاوزها إلى بنائه مسكناً ، وإذا اشترط عليه أن يكون البناء من خشب ، فليس له أن يتجاوزها إلى الحجارة أو الطوب . وإذا حدد له الانتفاع

بالحائط لتقوية البناء ، فليس له أن يفتح فيها نافذة .

وقد يقع الارتفاق بغير البيع . فقد جاء في المحلى لابن حزم : أنه لا يحل لأحد أن يمنع جاره من أن يدخل خشبا في جداره ، ويجبر على ذلك ، أحب أم كره إن لم يأذن له ، فإن أراد صاحب الحائط هدم حائطه ، كان له ذلك ، وعليه أن يقول لجاره : دعم خشبك أو انزعه .. واستدل ابن حزم على ذلك بما رواه من طريق مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره » . ثم يقول أبو هريرة : ما لي أراكم عنها معرضين ، والله لأرمين بها بين أكتافكم .

قال ابن حزم : ولا أرى لأبي هريرة مخالفا من الصحابة ، وهو قول أصحابنا . وقال مالك وأبو حنيفة : ليس له أن يضع خشبة في جدار جاره . ولعل حجتهم في ذلك قوله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام »<sup>(١)</sup> .

#### ١٠ - الرهن :

وهو في اللغة مطلق الحبس ، قال تعالى : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾<sup>(٢)</sup> .

(٢) المدثر : ٣٨ .

(١) المحلى لابن حزم ، ٢٤٢/٨ .

وفي اصطلاح الفقهاء : الحبس بمال مخصوص بصفة مخصوصة .

ومشروعيته أن الله شرعه وثيقة للإستيفاء ، حتى يضجر الراهن بحبس عينه ، فيسارع إلى إيفاء الدين ليفتكها ، فينتفع بها ويصل إلى الدائن حقه .

وسنده من الكتاب قوله تعالى : ﴿ وإن كنتم على سفر ، ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة ﴾ <sup>(١)</sup> .

ومن السنة أن النبي ﷺ رهن درعه عند يهودى بالمدينة ..

وهو من المعاملات التى كانت رائجة فى الجاهلية وأقرها الإسلام لحاجة الناس إليها .

وتقييد الرهن بالسفر فى الآية لا يعنى قصره على حالة السفر ، بل يجوز الرهن فى الحضر - أيضا ، بدليل رهن النبي ﷺ درعه عند اليهودى . أخرج النسائى عن ابن عباس ( رضى الله عنهما ) قال : « توفى النبي ﷺ ودعه مرهونة عند يهودى بثلاثين صاعا من شعير لأهله » .

ويبطل الرهن إن خرج من يد المرتهن اختيارا إلى الراهن ، إلا أن يكون رجوعه بعارية أو ودعة ، هذا رأى أبى حنيفة .

---

(١) البقرة : ٢٨٣ .



وقال الشافعي : رجوعه إلى يد الراهن لا يبطل حكم القبض المتقدم .

ويستتبع الرهن قبض المرهون ، فإن رهن العين قولاً لا فعلاً لا يعد رهناً .

وعند المالكية ينعقد الرهن بالعقد ، ويجبر الراهن بتسليم العين المرهونة للمرتهن ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ أوفوا بالعقود ﴾<sup>(١)</sup> ، وهذا من العقود .

وإذا رهن شيء يتطلب نفقة كالداية ، فالمرتهن ينتفع بها في نظير نفقته بأن يركبها أو يشرب لبنها .

والأصح أنه لا ينتفع بالركوب أو الشرب ، إلا بقدر النفقة فقط ، وما جاوزها فهو من حق الراهن .

وإذا كان الراهن هو الذي ينفق على الرهن ، فإن المرتهن لا ينتفع بشيء من ذلك .

وجوز بعض الفقهاء رهن ما في ذمة المرتهن ومنعه بعضهم ، كأن يكون الرجلان متعاملين ، ولأحدهما على الآخر دين ، فرهنه دينه الذي عليه .

وحجة الذين جوزوا ذلك أن يبيع ما في الذمة جائز ، وكل ما يمكن بيعه يمكن رهنه .

---

(١) المائدة : ١ .

وحجة المانعين أن الرهن لا يتحقق إلا بالقبض .

ولا يجوز غلق الرهن ، وذلك بأن يصبح من حق المرتهن إذا لم يقدر الراهن على تخليصه في مدة معينة . لقول النبي ﷺ : « لا يغلق الرهن ، لصاحبه غنمه وعليه غرمه » .

وغلق الرهن من أفعال الجاهلية ، التي يأبأها الإسلام .

وهلاك الرهن في يد المرتهن يبطل حقه في المطالبة بدينه ؛ لأنه دخل في ضمانه بقبضه إياه ، فإن كان الرهن أوفى من الدين ذهب دينه وصار الباقي أمانة عنده ، وإن كان الرهن أقل من الدين استوفى الباقي من الراهن<sup>(١)</sup> .

---

(١) الاختيار في شرح المختار ، ٢٣٨/١ .



## تساؤلات حول بعض اليسوع

يسع مرض الموت :

وهذا موضوع مهم ؛ لأنه يترتب عليه كثير من المشكلات الاجتماعية ، التي قد تدمر استقرار الأسرة وأمانها وسعادتها . والواقع يصدق ذلك . وقد اعتنى الفقهاء ببيان الأحكام المتعلقة به .

المقصود بمرض الموت :

هو المرض الذي يغلب فيه الهلاك عادة ، ويعقبه الموت فعلا .

وقد بين الإمام أبوحنيفة ( رضى الله عنه ) أن بيع المريض في مرض موته لوارث ، تتوقف صحته على إجازة بقية الورثة ، ولو كان بضمن المثل ، فإن أجازوه جاز ، وإن لم يجيزوه بطل . وهذا هو نص المادة رقم (٢٦٤) من كتاب « مرشد الحيران لمعرفة أحوال الإنسان » لمحمد قدرى باشا .

وفي المادتين التاليتين يقول :

يجوز بيع المريض في مرض موته لغير وارثه بضمن المثل أو بغير يسير ، ولا يعد الغبن اليسير محاباة عند عدم استغراق الدين .

وإذا باع المريض في مرض موته لغير الوارث بغير فاحش نقصا في الثمن ، فهو محاباة تعتبر في ثلث ماله ، فإن خرجت من ثلث ماله بعد الدين بأن كان الثلث يفي بها ، لزم البيع ، وإن كان الثلث لا يفي بها بأن زادت عليه ، يخير المشتري بين أن يدفع للورثة الزائد على الثلث لإكمال ما نقص من الثلثين ، أو يفسخ البيع .

وإذا باع لأجنبي من ماله بمحاباة فاحشة أو يسيرة ، وكان مدينا بدين مستغرق لماله ، فلا تصح المحاباة ، سواء أجازوه الورثة ، أم لم يجيزوه ، ويخير المشتري من قبل أصحاب الديون ، فإن شاء بلغ المبيع تمام القيمة وإلا فسخ البيع ، فإن

كان قد تصرف في المبيع قبل الفسخ ، تلزمه قيمته بالغة ما بلغت .

ويعلق المستشار عبدالستار آدم على هذه المواد بقوله :  
يتبين من هذه النصوص أن مذهب أى حنيفة يقضى بأن  
بيع المريض في مرض موته غير جائز للورثة ، إلا إذا أجازته  
الورثة ولو كان بضمن المثل .

ولغير الوارث ، وكان البائع غير مدين بدين يستغرق ماله ،  
فلا يجوز فيما زاد على الثلث ، إذا كان بغير فاحش ، ويخير  
المشتري بين إكمال ما نقص عن الثلثين ، أو فسخ البيع .

وإذا كان مدينا بدين يستغرق ماله ، فلا يجوز البيع لغير  
الوارث ، سواء بغير فاحش أو يسير ، ويخير المشتري بين  
دفع تمام القيمة أو فسخ البيع ، وإذا كان المشتري تصرف  
في المبيع قبل الفسخ ، تلزمه قيمته كاملة<sup>(١)</sup> .

ورأى الشافعي يتفق مع ذلك<sup>(٢)</sup> .

### البيع في المسجد :

لا يجوز اتخاذ المساجد أسواقا أو اتخاذ أماكن منها للبيع

---

(١) مجلة منبر الإسلام ، أكتوبر ٧٦ .

(٢) راجع كتاب الأم ، ج٤ ، ص ٣٠ ، ط الشعب .

والشراء ، فقد روى الترمذى فى كتاب البيوع عن النبى ﷺ قوله : « إذا رأيت من يبيع أو يتاع فى المسجد ، فقولوا له : لا أربح الله تجارتك » .

وجاز فى كتاب فقه السنة : أجاز أبوحنيفة البيع فى المسجد ، وكره إحضار السلع وقت البيع - ولعله يقصد وقت الصلاة - فى المسجد تنزيها له .

وأجازه مالك والشافعى مع الكراهة . وبذلك قال ابن حزم فى المحلى<sup>(١)</sup> .

ومنع أحمد للحديث السابق .

ورأى أحمد هو الأجل بالمسجد ؛ لأنه لا يصح انتهاك حرمة المسجد ، وهو مكان العبادة والذكر والعلم ، بالمساومة والخلف والجدال ، الذى يصحب البيع عادة .

أما اصطفاة الباعة خارج المسجد وتناديهم على سلعهم عقب الصلاة ، فلا بأس به ، ولكن يجب أن يؤخر ذلك إلى ما بعد ختام الصلاة وانصراف المصلين .

ويحرم البيع عند ضيق وقت الصلاة المكتوبة ، وعند أذان الجمعة لقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ، إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله ، واذروا البيع ﴾<sup>(٢)</sup> .

(٢) الجمعة : ٩ .

(١) ج ٩ ، ٦٣ .

ويُقاس على الجمعة غيرها من الصلوات .

البيع في أيام الحج :

قال تعالى : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ﴾<sup>(١)</sup> .

وفي ضوء هذه الآية الكريمة جوز الفقهاء التجارة في موسم الحج ، قال القرطبي : والدليل على صحة التجارة ما رواه البخاري من أن ابن عباس ( رضي الله عنهما ) قال : كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقا في الجاهلية ، فتأثموا أن يتجروا في المواسم ، فنزلت هذه الآية ، وقرأ ابن عباس : ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج .

وكانت هذه الأسواق قائمة في الإسلام إلى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج ، ثم ترك ذو المجاز ومجنة بعد ذلك ، واستغنى المسلمون بأسواق مكة ومنى وعرفة .

وقال الزمخشري : كان ناس من العرب يتأثمون أن يتجروا في أيام الحج ، وإذا دخلت العشرة كفوا عن البيع

---

(١) البقرة : ١٩٨ .



والشراء ، فلم يقم لهم سوق ، ويسمون من يخرج إلى  
التجارة الداج لا الحاج ، ولكن الإسلام أباح التجارة بقوله  
تعالى : ﴿ ليشهدوا منافع لهم ﴾<sup>(١)</sup> . وبقوله تعالى :  
﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ﴾ ، فالمنافع  
كما تطلق على منافع الآخرة تطلق على منافع الدنيا ،  
كالتجارة وغيرها .

ولكن البيع في موسم الحج يجب أن يتسم بما يدعو إليه  
الدين من آداب ، وكال ، ومن بين ذلك الكف عن اللجاج  
والمماراة والجدال والحلف ، وغير ذلك مما يصحب عملية  
البيع والشراء عادة . قال تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات ،  
فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في  
الحج ﴾<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الحج : ٢٨ . (٢) البقرة : ١٩٧ .

## التسعير :

يرى العلماء أن التسعير ينقسم إلى قسمين :

أحدهما جائر غير جائز ، وذلك في حالة بيع التجار بضائعهم ، دون ظلم منهم أو احتكار ، وهم يبيعون بضمن المثل . فلا يحق للحاكم حينئذ أن يتدخل في السعر ، والحجة في ذلك ما يرويه أنس أن السعر غلا على عهد رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، لو سمرت ؟ فقال : « ألا إن الله هو القابض الباسط الرزاق السعر ، وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال » .

وتفسير ذلك أن الارتفاع الطبيعي في الأسعار ، الذي لا ينبغي على ظلم ولا احتكار ولا تدخل من التجار في إخفاء سلعهم ، ليرتفع السعر ويضطر الناس ، فيشترون بما يطلب التجار . لا يجوز معه التسعير .

والثاني : عادل جائز ، وذلك في حالة ما امتنع التجار عن البيع ، فأخفوا السلع واحتكروا ما يضطر إليه الناس ، ورفضوا أن يبيعوا بضمن المثل . فهنا يجوز للحاكم أن يتدخل في الأسعار ، ويجبر المحتكرين على البيع بضمن المثل ، مراعاة لمصلحة الجماعة ، دون إضرار بمصلحة التجار ، فيراعى في التسعير ، أن يحفظ لهم نسبة معينة من الربح .

وذلك قياسا على ما ورد في الصحيحين أن النبي ﷺ

قال : « من أعتق شركا له في عبد ، وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد ، قوم عليه قيمة عدل ، لا وكس ولا شطط ، فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد » .

فقد أمر النبي ﷺ بالتقويم العادل ، الذي لا يظلم المالك ولا المشتري ، الحاجة المعتبرة إلى عدالة التقويم ، وحاجة الناس واضطرارهم أولى من ذلك .

أما قول النبي ﷺ : « إن الله هو المسعر » ، فمعناه كما فسره ابن القيم : إن الناس إذا كانوا يبيعون سلعهم من غير ظلم ، وقد ارتفع السعر لقلة الشيء أو لكثرة الناس ، فمرد ذلك إلى الله تعالى . أما أن يمتنع الناس عن البيع ليرفعوا الثمن ، فوجب إجبارهم على البيع بثمان المثل . وهذا هو التسعير .

أما احتجاج خصوم التسعير بقوله تعالى : ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ فيرد عليه بأن النهي منصرف إلى الشحناء والغصب .

ومخالف التسعيرة ، التي فرضها ولي الأمر في ظل الظروف المبيحة لذلك ، عقابه التعزير .

قال صاحب كتاب فقه السنة : إذا ظلم التجار وتعدوا تعديا فاحشا ، يضر بالسوق ، وجب على الحاكم أن يتدخل ويحدد السعر ، صيانة لحقوق الناس ومنعا للاحتكار .

ولذلك يرى الإمام مالك جواز التسعير ، ويراه بعض الشافعية في حالة الغلاء ، كما ذهب إلى إجازته - أيضا - في كثير من السلع جماعة آخرون<sup>(١)</sup> .

### الاحتكار :

في النهي عن الاحتكار وردت أحاديث كثيرة ؛ منها ما رواه أحمد والحاكم أن النبي ﷺ قال : « من احتكر الطعام أربعين ليلة ، فقد برئ من الله ، وبرئ الله منه » .

وروى أحمد والطبراني عن معقل بن يسار أن النبي ﷺ قال : « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ، ليغليه عليهم ، كان حقا على الله تبارك وتعالى أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة » .

وجاء في تفسير القرطبي عند قوله تعالى : ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾<sup>(٢)</sup> ، من الإلحاد احتكار الطعام ، وهو قول عمر بن الخطاب .

والاحتكار معناه هو شراء الشيء وحبسه عن الناس ، حتى يقل وجوده ، فيغلو سعره .

---

(١) فقه السنة ، ١٦١/٣ .

(٢) الحج : ٢٥ .

ويترتب على ذلك الإضرار بالناس .

من أجل ذلك نهى الإسلام عن الاحتكار ، وتوعد المحتكرين بالخراب في الدنيا ، والعذاب في الآخرة . جاء في الحديث الشريف : « من احتكر على المسلمين طعامهم ، ضرب الله ماله بالإفلاس » .

وللعلماء آراء حول الاحتكار ، الذى ورد فى حقه الوعيد الشديد ، فبعضهم أطلقه ، وقال : كل احتكار مذموم .  
وعند أحمد والشافعى الاحتكار لا يكون إلا فى الطعام ؛ لأنه قوت الناس . وهذا هو الممنوع .

وقال بعضهم : يجوز للزارع أن يحتكر زرعه ، وللصانع أن يحتكر صنعة يده . ورأى كتاب فقه السنة فى ذلك أن الاحتكار يحرم بشروط ثلاثة :-

١ - أن يكون الشيء المحتكر فاضلا عن حاجته وحاجة من يعولهم سنة كاملة ؛ لأن الإنسان يجوز له ادخار نفقته ونفقة أهله هذه المدة .

٢ - أن يكون قد انتظر الوقت ، الذى تغلو فيه السلع ليبيع بالثمن الفاحش لشدة الحاجة إليه .

٣ - أن يكون الاحتكار فى الوقت الذى يحتاج الناس فيه إلى المواد المحتكرة من الطعام والثياب ونحوها ، فلو كانت هذه المواد لدى عدد من التجار ، ولكن لا يحتاج الناس إليها ، فإن

ذلك لا يعد احتكاراً ، حيث لا ضرر يقع بالناس<sup>(١)</sup> .

والإسلام حكيم في موقفه من الاحتكار ؛ لأن أضراره تتفاقم ، فيترتب عليها كثير من المآسى والاضطرابات ، وقد يؤدي حبس السلع عن الناس إلى كثرة إقبال الناس عليها ، فيحتزنون منها ما يلزمهم ومالا يلزمهم ، خشية انقطاعها عنهم مستقبلاً . وذلك يكبد الناس نفقات مضاعفة ، ويضر بدخل الأسرة ، فضلاً عما يسببه من خوف الناس وقزعهم وزيادة آلامهم .

### تلقى الجلب :

وقد يمت إلى الاحتكار بصلة ما يسمى بتلقى الجلب ، ومعناه أن يخرج المقيم إلى ظاهر البلد لتلقى القادمين بالتجارة ، ليشتريها منهم قبل قلدومهم إلى السوق . ونهى النبي ﷺ عن ذلك . فقد روى مسلم عن طريق ابن عمر ( رضي الله عنهما ) أن رسول الله ﷺ نهى أن تتلقى السلع ، حتى تبلغ الأسواق .

وأخرج عن طريق أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :  
« لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاه فاشترى منه ، فإذا أتى سيده  
السوق فهو بالخيار » .

(١) فقه السنة ، ١٦٢/٣ .

وجمهور الفقهاء على منع هذا البيع ، ونهى عنه أحمد والليث .

وقال الشافعي : بإيجاب الخيار للبائع ، إذا قدم السوق .  
لظاهر الحديث .

ومنع الأوزاعي ، إذا كان للناس إليه حاجة .

وأباحه أبوحنيفة مع الكراهة ، إن أضر بأهل البلد .

وقال مالك : لا يجوز ذلك للتجارة خاصة ، ويؤدب من فعل ذلك ، ولا بأس بالتلقي لا بتياع القوت والأضحية<sup>(١)</sup> .

ويفيد ذلك أن المنع منصرف ، إذا كان المتلقي يشتري من الجالب لبيع ؛ لأن في ذلك استغلالا لحاجة الناس ، وهو أشبه بالاحتكار .

---

(١) إلهي ، ٤٤٩/٨ .

## البيع بين البطلان والفساد والكراهة

البيع الصحيح هو الذى يوافق الشرع ، من حيث استيفاء الأركان والشروط ، التى سبقت الإشارة إليها .

وحيث توفر ذلك ، فقد حلت السلعة للمشتري والقيمة للبائع ، ولكل منهما حق الانتفاع بما وقع تحت يده .

أما إذا لم تتوفر الشروط والأركان ، فهو بيع باطل أو فاسد أو مكروه .

والبيع الباطل هو الذى لا يجوز عقده أصلا ، لمخالفته لما يشرعه الإسلام ، وهو لا ينعقد ولا يفيد الملكية للمشتري ، وإذا وقع المبيع تحت يده ، كان أمانة عنده ؛ وذلك كييع الحر ، والميتة ، ولحم الخنزير .

والبيع الفاسد هو الذى يخالف شرطا من شروط البيع ،



وفيد الملكية بالقبض ، وذلك كبيع الدابة ، إلا حملها ،  
أو بيع السمك في الماء ، ولكل من البائع والمشتري الخيار  
في فسخه .

والبيع المكروه هو الذى يخالف أدبا من آداب الإسلام في  
اليوع ؛ كبيع الحاضر للبادى ، وبيع الرجل على بيع أخيه .  
وهذه أحكام حول بعض هذه اليوع :

#### ١ - بيع المخدرات :

من اليوع الباطلة في الإسلام بيع الخمر ، لأنه حرام ،  
وبيع المحرمات باطل .  
ويلتحق بالخمر المخدرات .

والمخدرات نوع من السموم ، قد تؤدى - في بعض  
الحالات - خدمات طبية لو استخدمت بحذر ؛ كاستخدامها  
في التخدير لإجراء العمليات الجراحية ، ولكن الإدمان عليها  
يتسبب في انحلال جسمانى واضمحلال تدريجى ، قد يؤدى  
ذلك بصاحبه إلى الجنون ويجعله فريسة للأوهام والأمراض .

والمخدرات نوعان :

١ - مخدرات طبيعية من الأعشاب ؛ كالقات ،  
والأفيون ، والحشيش .

٢ - مخدرات كيميائية ، تستخلص بطريقة كيميائية ؛  
ومنها الكحول ، والكوكايين ، والمورفين ، والهيريون ،  
وأمثالها .

### حكم الشرع فيها :

قال المستشار إسماعيل الخطيب في مقال له<sup>(١)</sup> : قال  
الشيخ ابن تيمية في كتابه « السياسة الشرعية » ما خلاصته :  
الحشيشة حرام ، يحد متناولها ، كما يحد شارب الخمر ،  
وهي أخطر من الخمر ، من جهة أنها تفسد العقل والمزاج .  
ووافق على ذلك ابن القيم ، وقال مثله ابن حجر ،  
وتحدث ابن البيطار عن فعلها في الجسم ، وأثرها السيئ فيه  
وفي العقل .

ومادامت مغيبة للعقل ، فإنه ينطبق عليها قوله ﷺ « كل  
مسكر حرام » .

### حكم الاتجار فيها :

ورد عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة ، تنهى عن بيع الخمر  
والميتة والخنزير والأصنام .

---

(١) مجلة منير الإسلام ، أكتوبر ١٩٧٥ م .

وورد عنه - أيضا - كل ما يحرم الانتفاع به ، يحرم بيعه وأكل ثمنه ، ولما كان اسم الخمر يتناول هذه المخدرات ، فيكون النهى عن بيع الخمر ، متناولا النهى عن بيع المخدرات .

كما أن النهى عن التعاون في الإثم والعدوان ، يشمل النهى عن كل ما يعين على الفساد ، وعلى ذلك فالإتجار في المواد المخدرة بأنواعها محرم للأسباب الآتية :-

١ - قول النبي ﷺ : « إن من حبس العنب أيام القطاف ، حتى يبيعه ممن يتخذة خمرا ، فقد تقحم النار » ، وهذا يدل على حرمة زراعة النباتات المخدرة أصلا .

٢ - إن في بيع المخدرات وترويجها إغانة على المعصية والتعاون على المعصية منهي عنه . قال تعالى : ﴿ ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ <sup>(١)</sup> .

٣ - في زراعتها وترويجها رضا بالمعصية ، والرضا بالمعصية معصية .

٤ - وإذا حرم الله شيئا حرم ثمنه ، فيكون ثمن هذه المخدرات حراما ، لاتصح منه صدقة ، ولا تؤدي به طاعة . وقد حرم القانون الوضعي الإتجار في المخدرات ،

---

(١) المائدة : ٢ .

ووضع عقوبة رادعة لمن تسول له نفسه ذلك ، حتى وصلت حد الإعدام .

وليست هذه العقوبة بعيدة عن روح التشريع الإسلامى ، الذى يطبق حد الحراة على المفسدين فى الأرض . قال تعالى ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينقوا من الأرض ، ذلك لهم خزى فى الدنيا ، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم ﴾<sup>(١)</sup> ، وما يفعله هؤلاء التجار من تخريب لنفوس الشباب ، وتضييع لثروات الناس ، وتقويض لشخصياتهم وعقولهم ، فساد ليس بعده فساد .

## ٢- ومن البيوع المحرمة بيع المغصوب والمسروق :

ونهى الإسلام عن بيع الشئ المغصوب والشئ المسروق ، والمشتري - فى هذه الحالة - شريك فى الإثم مع الغاصب والسارق ، إن كان على علم بذلك .

وإن لم يعلم فالتبعة على البائع ، ومتى ظهر المالك الحقيقى ، فصاحب الملك أحق بملكه ، والمشتري يعود على البائع بالثمن الذى دفعه ، فيقتضيه منه .

---

(١) المائدة : ٣٣ .

وإذا علم بائع العنب والتمر والشعير أن المشتري سوف يحول ذلك إلى خمر ، وجب عليه الامتناع عن البيع ؛ لأنه من قبيل البيع المحرم ، وإلا كان شريكه في الإثم ؛ لأنه عاونه على المعصية .

ونهى الإسلام أن يبيع المسلم السلاح لمن يشهره في وجوه المسلمين ، أو يشير به الفتنة في صفوفهم ، فقد أخرج البيهقي عن عمران بن الحصين ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة . وكل عقد أضّر بالمسلمين في دينهم ، أو دنياهم ، فهو باطل شرعا .

### ٣ - البيع على البيع :

ورد في الأحاديث الشريفة ، في أكثر من رواية : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » ، ومن هذه الروايات ما أورده ابن الأثير ، عن زامل بن عمرو عن أبيه عن جده ، أن رسول الله ﷺ خرج يوم فطر إلى العيد ، وعن يمينه أي بن كعب وعن يساره عمر - أو قال ابن عمر - فلما فرغ مر بدار أي كبير ، واللحامون بفنائها ، فقال : « يبيعوا كيف شئتم ، ولا تخلطوا ميتة بمذبوحة ، ولا تحتكروا ، ولا تاجشوا ، ولا تلقوا السلع ، ولا يبيع حاضر لباد ، ولا يبيع الرجل على بيع

أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، ولا تسأل المرأة طلاق الأخت لتكفىء إناءها» (١) .

ففي هذا الحديث الشريف نهى عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه .

وله معنيان : ينصرف أحدهما إلى البائع والآخر إلى المشتري .

أما الأول ، فبأن يشتري المشتري السلعة من التاجر ، ويوشكان أن يتعاقدا ، فيجىء تاجر آخر ويعرض نفس السلعة على المشتري ، وربما بثمان أقل .

وأما الثاني فبأن يشتري المشتري السلعة ، ويوشك أن يعقد مع البائع البيع ، فيجىء مشتر آخر يساوم البائع عليها ، وربما بثمان أكثر .

وهذا البيع لا يرضى عنه الشرع ، وهو فاسد ، لا يجوز بحال عند ابن حزم ، والمسلم والذمي فيه سواء ، وإن حدث فالبيع مفسوخ (٢)

وهو في البيوع المكروهة عند أبي حنيفة ، وجوزه الشافعي .

---

(١) أسد الغابة ، ٢٢٩/٦ .

(٢) المحلى لابن حزم ، ٤١٧/٨ .

وعند مالك فيه روايتان .

هذا إذا أوشك المتبايعان أن يتعاقدا ، أما إذا وقف التاجر سلعته لطلب الزيادة ، وهو بما يعرف بالمزايدة ، فإن ذلك جائز غير منهي عنه .

#### ٤ - النجش :

في الحديث السابق الذي رواه ابن الأثير ، ورد النهي عن النجش . ومعناه - كما فسره ابن حزم في المحلى - أن يريد البائع البيع ، فيندب إنسان نفسه للزيادة في البيع ، وهو لا يريد الشراء ، ولكن ليغتر غيره ، فيزيد بزيادته .

قال : وهذا بيع إذا وقع بزيادة على القيمة ، فالمشتري الخيار ، والتبعة هنا على الناجش ، وإذا رضى المشتري ، فالبيع صحيح .

وفي جواز فسخ هذا البيع أورد ابن حزم هذا الخبر : بعث عمر بن عبدالعزيز عبيد بن مسلم يبيع السبي ، فلما فرغ ، أتى عمر ، فقال : إن البيع كان كاسدا ، لولا أني كنت أزيد عليهم وأتفقهم . فقال له عمر : كنت تزيد عليهم ، ولا تريد أن تشتري ؟ قال : نعم ، فقال عمر : هذا نجش والنجش

لا يحل ، ابعث مناديا ينادى أن البيع مردود ، وأن النجش لا يحل<sup>(١)</sup> .

وقال الشافعي : من نجش ، فهو عاص بالنجش ، إن عالما بنهى النبي ﷺ ، والبيع صحيح ، والتبعة على العاصي .

#### ٥ - بيع الحاضر للبادي :

وفي الحديث الذي رواه ابن الأثير - أيضا - نهى النبي ﷺ عن بيع الحاضر للبادي .

وروى مسلم عن أبي هريرة قال : نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد .

وروى عن أنس بن مالك قوله : نهينا أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أخاه أو أباه .

وفسر ابن عباس ( رضى الله عنهما ) لطاؤوس مفهوم هذا الحديث ، حين سأله عنه ، فقال : لا يكون له سمسارا .

وفي تعليل ذلك قال النبي ﷺ فيما يرويه أحمد عن جابر ابن عبد الله : « لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض » .

---

(١) المحلى ، ٤١٨/٨ .



وجاء في كتاب شرح ثلاثيات مسند أحمد<sup>(١)</sup> ، تفسير  
لهذا الحديث :

الحاضر بالبلد هو العارف بالسعر ، والبادي هو القادم على  
البلد من غير أهلها .

إن حضر البادي لبيع سلعته وهو جاهل بالسعر ، وقصده  
الحاضر العارف بالسعر ليرشده إلى السعر ، وكان الناس في  
حاجة إلى السلعة ، حرمت مباشرة الحاضر للبيع ، على  
الأصح ، سواء رضى أهل البلد بذلك أم لا .

وذلك إذا توفرت الشروط المشار إليها .

فإن فقد شرط منها صح البيع ؛ وذلك بأن يكون قدوم  
البادي لا لبيع ، أو لبيع ولكنه لا يجهل السعر ، أو جهله  
ولكن الحاضر لم يقصده ، أو قصده الحاضر وكان غير  
عارف بالسعر ، أو كان كذلك ولكنه لم يبع له ، أو كان  
الناس في غير حاجة إلى السلعة ، صح البيع .

إن توفرت الشروط المشار إليها ، فالبيع باطل عند الإمام  
أحمد .

وعند الإمام مالك - كذلك - في إحدى روايتين له ،

---

(١) للشيخ عماد السفاريني ، ١٦١/١ .

والرواية الأخرى يفسخ العقد عقوبة ، وروى عنه أنه لا يفسخ .

وهو مكروه عند أى حنيفة والشافعى مع صحته عندهما .

والهدف من النهى عن بيع الحاضر للبأدى ، أن البأدى إذا ترك يبيع سلعته ، ربما باعها برخص وهو الغالب - دون ضرر واقع عليه - فتحصل التوسعة على الناس ، بخلاف ما إذا تولى الحاضر البيع ، فإنه لا يبيع إلا بسعر البلد ، وهو مرتفع لعدم وجود السلعة ، وحاجة الناس إليها .

أما إذا استشار البأدى الحاضر ، فوجب عليه أن يشير عليه ؛ لأن المستشار مؤتمن ، ولا إثم عليه فى ذلك .

### السمسرة :

وهذا البيع بخلاف السمسرة ، وهى الوساطة بين البائع والمشتري ، وتستدعيها ظروف السوق ، وحاجة الناس لتقريب وجهات النظر ، وتيسير مهمة المتبايعين .

جاء فى كتاب فقه السنة : قال الإمام البخارى : لم ير ابن سيرين ، وعطاء وإبراهيم ، والحسن بأمر السمسار بأسا . وقال ابن عباس ( رضى الله عنهما ) : لا بأس بأن يقول : بع هذا الثوب ، فما زاد على كذا ، فهو لك .

وقال ابن سيرين : إذا قال بعه بكذا ، فما كان من ربح

فهو لك ، أو بيني وبينك ، فلا بأس به ، وقال الرسول ﷺ :  
« المسلمون على شروطهم »<sup>(١)</sup> .

وجاء في إحياء علوم الدين للغزالي : كره ابن سيرين  
الدلال ، وكره قتادة أجرة الدلال ، ولعل السبب فيه قلة  
استغناء الدلال عن الكذب ، والإفراط في الثناء على السلعة  
لترويجها ، ولأن العمل فيه لا يتقدر ، فقد يقل أو يكثر ،  
ولا ينظر في مقدار الأجرة إلى عمله ، بل إلى قدر قيمة  
الثوب . هذا هو المعتاد ، وهو ظلم ، بل ينبغي أن ينظر إلى  
قدر التعب<sup>(٢)</sup> .

#### ٦ - يبيع صفقتين في صفقة :

أورد أحمد في مسنده أنه نهى عن صفقتين في صفقة  
واحدة ؛ كأن يبيع الرجل البيع ، فيقول : هو بنساء بكذا  
وكذا ، وهو بنقد بكذا وكذا<sup>(٣)</sup> .

وأورده الشافعي - كذلك - قال : أخبرنا الدراوردي عن  
محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة :  
« نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة » .

---

(١) فقه السنة ، ١٤١/٣ .

(٢) إحياء علوم الدين ، ٧٩٥/٥ ، ط : دار الشعب .

(٣) ٣٩٨/١ .

وفسره الشافعى بمايأتى : هما وجهان : أحدهما : أن  
يقول : قد بعثك هذا العبد بألف نقدا ، أو بألفين إلى سنة ،  
قد وجب لك أيهما ماشعت أنا وشعت أنت - فهذا بيع ،  
الثمن فيه مجهول .

والثانى : أن يقول : بعثك عبدى هذا بألف على أن تبيعنى  
دارك بألف ، فإذا وجب لك عبدى وجبت لى دارك ؛ لأن  
مانقص من كل واحد منهما مما باع ، ازداده فيما اشترى .  
فالبيع فى ذلك مفسوخ<sup>(١)</sup> .

والنهي هنا لاينصرف إلى جواز البيع المؤجل وجواز البيع  
المعجل ، على أن يكون لكل منهما سعر معلوم .

ذكر كتاب فقه السنة أنه يجوز البيع بثمن حال ،  
كما يجوز بثمن معجل ، وكما يجوز بعضه مؤجلا وبعضه  
معجلا ، متى كان هناك تراض بين المتبايعين .

وإذا كان الثمن مؤجلا ، وزاد البائع فيه من أجل التأجيل  
جاز ؛ لأن للأجل حصة من الثمن .

قال : وإلى هذا ذهب الأحناف ، والشافعية ، وزيد بن  
على ، وجمهور الفقهاء لعموم الأدلة القاضية بجوازه ،  
ورجحه الشوكافى<sup>(٢)</sup> .

(١) مختصر المرقى على الأم ، ٢٠٤/٢ .

(٢) فقه السنة ، ١٤١/٣ .

وجاز - أيضا - أن يبيع الشيء إلى أجل ، ثم يشتريه بضمن أقل . وناقش الشافعي الحديث المروي من أن امرأة أتت عائشة ( رضي الله عنها ) ، فسألتها عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ، ثم اشترته منه بأقل ، فقالت عائشة : بعسما اشتريت ، وبعسما ابتعت ، أخبرني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ، إلا أن يشوب . فقد قال الشافعي : قد تكون عائشة عابت البيع إلى العطاء ؛ لأنه أجل غير معلوم <sup>(١)</sup> .

#### ٧ - الغش :

ونهى النبي ﷺ عن الغش في التجارة . روى أبوهريرة أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام ، فأدخل يده ، فنالت أصابعه بللا ، فقال : « ما هذا يا صاحب الطعام ؟ » فقال : أصابته السماء يا رسول الله . قال رسول الله ﷺ : أفلا جعلته فوق الطعام ، كي يراه الناس . من غش أمتي ، فليس مني » .

وعن عبد الله بن عمر ( رضي الله عنهما ) قال : مر رسول الله ﷺ بطعام ، وقد حسنه صاحبه ، وأدخل يده فيه ، فإذا طعام رديء . فقال : « بع هذا على حدة ، وهذا على

(١) مختصر المزني ، ٢٠١/٢ .

حدة ، فمن غشنا فليس منا ، ، وإذا حدث بيع من هذا ،  
للمشتري الخيار ، إن شاء أمضاه ، وإن شاء رده .

وهذا يذكرنا بما نراه الآن - في أسواقنا ، حيث يظهر  
الباعة الجيد ويخفون الرديء ، ويبيعون الرديء بسعر الجيد .

قال الفقهاء : إن مطلق البيع يقتضى سلامة المبيع ، وكل  
ما أوجب نقصان الثمن - في عادة التجار - فهو عيب .

فإذا علم المشتري بالعيب عند الشراء ، أو عند القبض  
وسكت ، فقد رضى به ، وإن لم يرض فله الخيار ؛ إن شاء  
أخذه بجميع الثمن ، وإن شاء رده ، وليس له أن ينقص في  
نظر العيب ، إلا برضا البائع ، كما أنه ليس من حقه أن  
يمسك الجيد ويرد المعيب ، إلا برضا البائع - أيضا ،  
والأصل في ذلك أن المشتري لا يملك تفريق الصفقة على  
البائع قبل التمام .

## ٨ - بيع الغرر :

ويقصد به البيع المبني على الجهالة والمخاطرة ،  
وما يترتب عليه ضرر يلحق بالبائع أو المشتري .

وحكمه في الشرع البطلان ، وقد نهى عنه الإسلام ، ومن  
أمثلته ما كان رائجا في الجاهلية ، وسبقت الإشارة إليه ؛

كبيع الحصاة ، وبيع الملامسة ، وبيع المناقلة ، وبيع  
المعاومة .

ويلحق بذلك بيع المحاقلة ، وهو بيع الزرع بكيل معلوم  
من الطعام . وبيع الخاضرة ، وهو بيع الثمرة الخضراء قبل  
بدو صلاحها . وبيع التاج ، وهو بيع نتاج الماشية قبل أن  
تنتج ، أو بيع ما في ضروعها من لبن . وبيع ضربة الغواص ،  
وهو بيع ما يلتقطه الغواصون قبل غوصهم ، ويدفع المشتري  
الثلث للغواص ، حتى ولو لم يحصل من غوصه على شيء ،  
ويدفع الغواص ما يعثر عليه للمشتري ، ولو بلغ أضعاف  
ما دفع من ثمن . وبيع السمن في اللبن ولا يعرف قدره .  
وبيع السمك في الماء ، والطير على الشجر . وبيع الصوف  
على الظهر ولا يعرف وزنه ، وبيع اللحم في الشاة قبل أن  
تذبح . وبيع جبل الحبلية ، وكان رائجا في الجاهلية . كانوا  
يتبايعون اللحوم إلى أن تلد الناقة ، ثم تحمل من جديد .

كل هذا من البيوع الفاسدة ، لما فيها من غرر ، وشيها  
بالميسر .

ويلتحق بهذه البيوع ما يسمى ببيع البرنامج ، ويقصد به  
بيع الأشياء المدرجة ، التي لا تعلم صفتها ، أو البضائع  
المعبأة في أعدل - أكياس - مغلقة ، لا يعرف المشتري  
ما فيها .

قال الربيع : سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج ،  
والقياطي ، وبيع الأعدال على البرنامج<sup>(١)</sup> ، قال : لا يجوز  
قياسا على النهي عن النهي عن الملامسة والمنازلة ، وقال :  
ما علمت أحدا يقتدى به في العلم ، أجازة .

وحجة من أجازة باطلة ؛ لأن الذي أجازة إنما أجازة بناء  
على جواز بيع الموصوف ، ولكن البيوع على الأوصاف  
مضمونة على صاحبها بصفة ، يكون على صاحبها أن يأتي  
بها بكل حال ، وليس هكذا بيع البرنامج ؛ لأن العدول  
المبيعة لو هلكت ، لا يستطيع البائع أن يأتي بمثلها ؛ لأنه  
لا يعرف صفتها ، فهي - في هذه الحالة لا عين  
ولا صفة<sup>(٢)</sup> .

وهذا النوع من البيوع ينطبق على « الطرود » المغلقة ،  
التي يشتريها بعض التجار في الموانئ مجازفة ، دون أن  
يدري المشتري ، وربما البائع ، ما فيها ، وكل مشتر  
وحظه ، فقد يعثر فيها على أشياء نفيسة ، دفع فيها قيمة  
زهيدة ، وقد يعثر فيها على سلع حقيرة ، لا تساوي شروى  
نقير . فهذه مغامرة .

قال الفقهاء : ويستثنى من الغرر المنهى عنه أمران :

---

(١) البرنامج : الورقة الجامعة للحساب - مقرب - القاموس .

(٢) الأم ، ١٨/٣ .



١ - ما يدخل في الغرر تبعاً ، ولو أفرد لم يصح بيعه ؛  
مثل بيع أساس البناء تبعاً للبناء . فإن بيع الأساس وحده  
لا يصح ؛ لأنه يترتب عليه نقض البناء ؛ وكبيع اللبن في  
الضرع مع الناقة ؛ وكبيع الجنين في بطن الدابة مع الدابة ،  
ولو أفرد أحدهما بالبيع لا يصح . إذ كيف يباع اللبن دون  
الناقة ، أو كيف يباع الجنين دون أمه وهو في بطنها ؟

٢ - الغبن الذي يتسامح فيه عادة ، لضآلته ، أو للمشقة  
في تمييزه ، أو تعيينه .

قال الإمام الغزالي ( رضى الله عنه ) : إن اشترى شيئاً من  
ضعيف أو فقير ، فلا بأس أن يحتمل الغبن ويتساهل ،  
وكذلك إذا باع إلى فقير أو ضعيف ، لدخول ذلك تحت  
قوله ﷺ : « رحم الله امرأً سهل البيع سهل الشراء » .  
وأما إذا اشترى من غنى تاجر يطلب الربح زيادة على  
حاجته ، فاحتمال الغبن ليس محموداً ، بل هو تضييع مال من  
غير أجر ولا حمد ، فقد ورد حديث رواه الترمذي الحكيم  
في النوادر : « المغبون في الشراء لا محمود  
ولا مأجور »<sup>(١)</sup> .

أما إذا لم يستطع المغبون أن يسترد حقه ، فالتبعة كاملة  
على الغايب ، وللمغبون أن يرفع أمره إلى القضاء .

---

(١) الإحياء ، ٧٨٩/٥ .

## ٩ - بيع الثمار :

قال الشافعي ( رحمه الله ) : أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار ، حتى يبدؤ صلاحها (١) .

وحدث أنس قال : إن رسول الله ﷺ « نهى عن بيع الثمار ، حتى تزهي . قيل : يا رسول الله ، وما تزهي ؟ قال : حتى تحمر » .

وروى عن النبي ﷺ « لا تباع الثمار ، حتى تنجو من العاهة » (٢) .

فعلى هذا ، يكون لصاحب الثمر الحق في بيع ثمر حقله ، أو حديقته ، إذا بدا نضجه وصلاح أكله ، وصار عامته على تلك الحال من الامتناع في الظاهر عن العاهة ، لغلظ نواته في عامته ويسره . وكذلك الأمر بالنسبة لكل ثمرة من أصل يمكن أن يرى فيها أول النضج (٣) .

---

(١) الأم ، ٤١/٣ .

(٢) مختصر المزني ، ١٦٧/٢ .

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ٢ ، باب البيوع . حيث قال : يجوز بيع الزرع ، إذا بدا صلاحه مطلقا ، وإن لم يبدؤ صلاحه ، فلا يجوز بيعه ، إلا بشرط قلعه ، أو قطعه .

فلا يباع القمح ، حتى يبيض سنبله ، ولا العنب ، حتى يشتد عنقوده ، وتحلو ثمرته ، ولا البرتقال ، حتى تستدير ثمرته ، وهكذا ...

والعلة في ذلك هي ما أوضحها النبي ﷺ « الأمان من العاهة ، حتى لا يشتري المشتري ما يمكن أن يتعرض للتلّف » .

وهناك ثمار لا يكمل ظهورها دفعة واحدة ، ولكنها تظهر بالتدريج ، وفي هذه الحالة يجوز بيع زروعها دفعة واحدة ، إذا بدا ظهور الطور الأول منها ، وذلك في رأى من أجاز ذلك قياسا على تجويز الشارع بيع الثمر ، إذا بدا صلاح بعضه ، فيكون ما لم يبد تابعا لما بدا ، ولأن حظر البيع يترتب عليه وقوع النزاع وتعطيل الأموال .

أما النزاع فسيبه أن مثل هذا العقد لا يتم إلا في المزارع الواسعة وقد لا يتمكن المشتري من جنى البطن الأول ، الذى اشتراه من ثمارها ، إلا في وقت قد يطول ويكون الطور الثانى قد ظهر ، فيختلط القديم بالجديد ، مما يترتب عليه النزاع بين البائع والمشتري ، أو قد يأكل أحدهما مال الآخر بالباطل .

وأما تعطيل الأموال ، فإن البائع قد لا يتيسر له أن يجد مشتريا يشتري منه الطور ، ثم الطور ، فيؤدى ذلك إلى تعطيل المال أو إتلافه .

هذا الرأي عزاه صاحب فقه السنة إلى ابن عابدين ، وعلمته عنده دفع الحرج عن المسلمين ، والله يقول : ﴿<sup>(١)</sup> ما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن حزم : إن كان في الحائط - البستان - أنواع من الثمار من الكمثرى ، والتفاح ، والخوخ ، وسائر الثمار ، فظهر صلاح شيء منها من صنف ، دون سائر أصنافه ، جاز بيع كل ماظهر من أصناف ثمار ذلك الحائط وإن كان لم يطب بعد ، إذا بيع كل ذلك صفقة واحدة . فإن أراد بيعه صفقتين ، لم يجوز بيع ما لم يبد فيه شيء من الصلاح ، وإن كان قد بدا صلاح ذلك الصنف بعد ، حاشا ثمر النخل والعنب فقط ، فإنه لايجوز بيع شيء منه ، لا وحده ولا مع غيره ، حتى يزهي ثمر النخل ، ويبدأ سواء العنب أو طيبه ، استنادا إلى نهي النبي ﷺ عن بيع الثمرة ، حتى يبدو صلاحها<sup>(٣)</sup> .

قال : ويجوز بيع ما ظهر من المقائق ، وإن كان صغيرا جدا ؛ لأنه يؤكل ، ولا يحل بيع ما لم يظهر من المقائق ، والياسمين ، والنور ، وغير ذلك ؛ لأن كل ذلك

---

(١) الحج : ٧٨ .

(٢) فقه السنة ، ١٥٣/٣ .

(٣) المحلى ، ٤٥٧/٨ .

بيع ما لم يخلق ، ولعله لا يخلق ، وإن خلق ، فلا يدري  
أحد غير الله تعالى ما كميته ولا صفاته ، فهو حرام بكل  
وجه وبيع غرر .

ولو باع المقتاة بأصولها ، والموز بأصوله ، وتطوع له  
بإبقاء ذلك في أرضه بغير شرط ، جاز ذلك . فإذا ملك  
ما ابتاع كان له كل ما تولد فيه<sup>(١)</sup> .

وقد اختلف الفقهاء حول البيع بشرط القطع . بأن  
اشترى التاجر الحديقة ، ثم ترك الشمر ، فلم يقطعه حتى  
ينضج . فقال بعضهم : إن البيع باطل . وقال بعضهم  
لا يبطل ، ويشتركان في الزيادة .

وقال ابن حزم : وبيع القصيل قبل أن يسنبل جائز ،  
وللبائع أن يتطوع للمشتري بتركه ماشاء ، إلى أن يرعاه ،  
أو إلى أن يحصده ، أو إلى أن يبيع بغير شرط .

### حكم الشمر تجاحه آفة :

قد تصيب الثمرة آفة فتهلكها ، دون أن يكون للإنسان يد  
في ذلك ، كأن تصيبها الندوة ، أو الجفاف ، أو القحط ،  
أو تأكلها اللودة ، أو غير ذلك من الجوائح .

---

(١) المحلى ، ٤٠١/٨ .

## فما الحكم في ذلك ؟

قال الفقهاء : إذا أصابت الآفة الثمار ، بعد بدو صلاحها وقبل أوان قطعها ، وقد باعها المالك وتسلمها المشتري ، فهي في ضمان البائع ، وليس على المشتري شيء من ذلك .  
لحديث رواه جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ « نهى عن بيع السنين ، وأمر بوضع الجوائح » .

وإذا كان البائع باعها مع أصلها ، أو تأخر المشتري في أخذها ، أو جاء أوان قطعها ولم يقطعها ، فهلكت بالجائحة ، فهي في ضمان المشتري .

هذا رأى أحمد وبعض الفقهاء . وبه أخذ الشافعي الذي قال : روى عن سعد بن أبي وقاص أنه باع حائطا فأصابت مشتريه جائحة ، فأخذ الثمن منه <sup>(١)</sup> .

وقد رأى الإمام مالك أنه يوضع الثلث عن المشتري ، فصاعدا ولا يوضع عنه أقل من الثلث . بمعنى أن الجائحة إذا أصابت أقل من ثلث الثمار ، فهي على المشتري ، وإن كانت أكثر من ذلك ، فهي من مال البائع .

وذهب بعض العلماء أن نهى النبي ﷺ عن وضع الجوائح إنما هو للندب والاستحسان ، وليس للوجوب أو الإلزام .

---

(١) الأم ، ٥١/٣ .

واستدلوا على ذلك بأن المشتري وضع يده على الثمرة واستقر ملكه فيها ، ومن حقه أن يتصرف بالوصية والهبة والبيع . وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وعلل ذلك بقوله « حتى تأمن العاهة » . فمتى تم البيع بهذه الصورة ، فلا يلزم البائع شيء . ويكون النهى عن وضع الجائحة إنما هو للندب . ويدل على أنه للندب هذا الخبر ، الذي أورده الشافعي ، قال : أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبدالرحمن عن أمه عن عمرة أنه سمعها تقول : ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله ﷺ فعالجه وأقام فيه ، حتى تبين له النقصان ، فسأل رب الحائط أن يضع عنه ، فحلف أن لا يفعل ، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال رسول الله ﷺ : « تألى أن لا يفعل خيرا ، فسمع بذلك رب المال ، فأتى إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، هو له » (١) .

فإن لم يكن التلف بسبب الجائحة ، بل كان بفعل فاعل ، فللمشتري الخيار بين أن يفسخ البيع ، ويرجع بالثمن على البائع ، أو الإمساك ، والمطالبة بالقيمة على المتلف .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩ . ومعنى « تألى » : أقسم . ومفهوم الحديث يوحى بأن الأمر للندب والترغيب في الخير .

وعند الشافعي لا فرق بين أن تكون الجائحة من السماء  
أو بفعل فاعل<sup>(١)</sup> .

(٣) المرجع السابق ، ٥٢ .





## يسوع ثارت حولها أقاويل :

### ١ - بيع الماء :

منع قوم بيع الماء ، للحديث الشريف ، الذى رواه أبو داود : « الناس شركاء فى ثلاث : فى الماء ، والكلاء ، والنار » .

ولكن الرجل يحفر بجهدته بئرا ، أو يشتري بماله آلة الري ، التى تستخرج الماء ، فلا بأس فى هذه الحالة ، من بيعه الماء لمن يريد الانتفاع به فى سقى زراعته ، وغيرها من وجوه الانتفاع ، قياسا على بيع الوقود لمن يستخرجه والحطب لمن يجمعه .

والحكومات - الآن - تنكبد نفقات باهظة فى توصيل المياه والكهرباء والبتروول إلى المنازل ، فلا بأس باسترداد

هذه النفقات من المستهلكين عن طريق دفع قيمة الاستهلاك ،  
بتقديرات عادلة لا جرافية .

ويحرم على المتفعين بذلك سرقة التيار الكهربى ،  
أو سرقة المياه واستغلالها ، دون دفع قيمتها . وعدم دفع قيمة  
الاستهلاك يدخل فى نطاق الكسب الحرام .

## ٢ - بيع المصحف وكتب العلم وشراؤها :

دور النشر ، التى تقوم بطباعة المصحف ، أو التاجر الذى  
يبيع المصحف ، يجوز لهما ذلك ؛ لأنهما يقومان بمهمة  
شريفة تعين على تيسير اقتناء المصحف وتداوله بين المسلمين  
والعمل على حفظه . ولكن بشرط عدم المغالاة فى السعر ،  
وعدم استغلال ذلك لزيادة الكسب والإثراء .

وغير التاجر لا يصح له بيع المصحف ؛ لأنه يتنافى مع  
اعتزاز المسلم بكتاب الله ، وهو تفريط فى أعظم قيمة يملكها  
الإنسان . وقيل فى سبب تسمية الشاعر العباسى « سلم بن  
عمرو بن حماد » ( بالخاسر ) ؛ لأنه ورث مصحفاً ، فباعه ،  
واشترى به طنبوراً يتغنى به ، أو دفاتر شعر<sup>(١)</sup> .

قال الإمام أحمد : لا أعلم فى بيع المصحف رخصة .

---

(١) وفيات الأعيان ، ٣٥٢/١ .

ويجوز لمالكه أن يهديه ويبيعه ، وقال ابن حزم : روى عن ابن عباس أنه كان يكره للرجل أن يبيع المصحف يتخذها متجرا ، ولا يرى بأسا بما عملت يداه منها أن يبيعه ، وكان يقول : « اشتر المصحف ولا تبعها »<sup>(١)</sup> .

وجاء في عيون الأخبار عن عبدالله بن شقيق : كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون بيع المصحف ويروونه عظيما<sup>(٢)</sup> .

وشراء المصحف جائز بإجماع الأئمة ، ولكن بيعه هو الذى اختلفوا فيه . أباحه الأئمة الثلاثة ، وحرمه الإمام أحمد .

أما كتب العلم ، فجائز بيعها للتجار وغيرهم . ولكن من الأوفق لغير التجار - لغير ضائقة - ألا يبيعوا كتب العلم ، بل يستحسن وقفها على طلب العلم ، أو هبتها لطلابه إبقاء للأثر واغتناما للشواب ، وقد ورد في الأثر الكريم : « إذا مات ابن آدم ، انقطع عمله إلا من ثلاث : ولد صالح يدعوه له ، وصدقة جارية ، وعلم ينتفع به » .

أما بيع الكتب فى الضوائق ، فإن كثيرا من العلماء كانوا يفعلون ذلك ، وحين يوسرون يعوضون .

---

(١) المحلى ، ٤٢/٩ .

(٢) أسد الغاية ، ٤٨٣/٢ .

توثيق اليسوع :

قال تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ، وَلَا يُضَارُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ .

وفي السنة ما يدل على الإشهاد : حدث عمارة بن خزيمة ابن ثابت عن أبيه أن رسول الله ﷺ ابتاع فرسا من سواء بن قيس المحاربي ، فجحده ، فشهد له خزيمة ، فقال له رسول الله ﷺ : « وما حملك على الشهادة ، ولم تكن معنا حاضرا ؟ قال : صدقتك بما جئت به ، وعلمت أنك لا تقول إلا حقا ، فقال رسول الله ﷺ : من شهد له خزيمة ، أو شهد عليه ، فحسبه » (١) .

وسمى خزيمة من ذلك الوقت بذي الشهادتين .

والإشهاد يمنع الجحود ، ولذلك أمر الله به . قال الطبري : معنى الأمر في الآية : أشهدوا على صغير ذلك وكبيره .

وقال القرطبي في تفسير هذه الآية : اختلف الناس ، هل الأمر للوجوب ، أو الندب ، فقال بعضهم : للوجوب ، ومن هؤلاء أبو موسى الأشعري ، وابن عمر ، والضحاك وغيرهم . حتى قال عطاء : أشهد إذا بعث ، أو اشتريت بدينهم ،

(١) عيون الأخبار ، ج ٥ ، ص ١٣١ .

أو نصف درهم ، أو ثلث درهم ، أو أقل من ذلك ، وحتى  
قال الطبري : لا يحل لمسلم إذا باع وإذا اشترى ، إلا أن  
يشهد ، وإلا كان مخالفاً لكتاب الله عز وجل ، وكذا إن كان  
إلى أجل ، فعليه أن يكتب ، ويشهد إن وجد كاتباً .

وذهب الشعبي والحسن إلى أن ذلك على الندب  
والإرشاد ، وليس للمحتم ، ويحكي أن ذلك هو قول مالك  
والشافعي وأصحاب الرأي .

وقد باع النبي ﷺ وكتب ، روى ابن الأثير قال : حدثنا  
عبد المجيد بن وهب ، قال : قال لي العلاء بن خالد :  
ألا أقرئك كتاباً ، كتبه لي رسول الله ﷺ ؟ قلت : بلى ،  
فأخرج لي كتاباً : هذا ما اشترى العلاء بن خالد بن هوزة من  
محمد رسول الله ﷺ عبداً أو أمة ، لاداء ولا غائلة  
ولا خبثة ، بيع المسلم للمسلم ،<sup>(١)</sup>

كما باع النبي ﷺ ورهن ولم يشهد ، ولو كان الإشهاد  
واجباً لوجب مع الرهن لحوف المنازعة .

وعند صلاح الزمن وتورع الناس وقوة الدين ، لا بأس  
بترك الإشهاد والتوثيق بالكتابة .

أما والدم قد خربت ، والعهود قد ضاعت ، والنيات قد

---

(١) أسد الغابة ، ٣/٤ .

فسدت ، والضمان قد تغيرت ، والأمانة قد درست ، فلا بد من الإشهاد والتوثيق ، وبخاصة في الأشياء الثابتة والسلع المعمرة ، ويحل محل التوثيق الإيصالات المعتمدة الدالة على السداد ، والصكوك الشاهدة بالتبائع .

ويزيد هذه الوثائق ثباتا تسجيل هذه المبيعات في السجلات الرسمية بمصلحة الشهر العقاري ، وبخاصة فيما هو محل التنازع مستقبلا ، كالعقارات ، والمصانع ، والآلات ، والأشياء الثمينة ، وغير ذلك .

## من متعلقات البيع

### الإقالة :

يجوز لكل من المتعاقدين أن يقلل الآخر من الصفقة .  
ويلجأ المشتري إلى الإقالة ، إذا اشترى شيئاً ، وتبين له  
عدم حاجته إليه ، أو عدم مقدرته على دفع ثمنه .  
ويلجأ إليها البائع ، إذا أدرك مدى حاجته إلى سلعته .  
وقد جوزها الشرع ؛ لأنه حريص على مصالح الناس ،  
ويسوغها قول النبي ﷺ : « من أقال نادماً بيعته ، أقال الله  
عثرته يوم القيامة » (١) .

وهي جائزة قبل قبض المشتري ما اشتراه ، وتعتبر فسخاً  
للبيع ، يعود كل من المتعاقدين بحقه أصلاً ، فالمشتري له

---

(١) الاختيار في شرح المختار ، ١٨٣/١ .



ثمن العين المبيعة الذى دفعه ، والبائع له العين المبيعة .

قال الأحناف : وتتوقف على القبول فى المجلس ؛ لأنها بمنزلة البيع ، وتصح بلفظين : أن يقول أحدهما للآخر : أقتنى . فيقول الثانى : أقتلك أو قبلت .

وإذا تلفت العين المبيعة ، أو مات العاقد ، أو زاد الثمن أو نقص ، فإنها لا تصح<sup>(١)</sup> . وهلاك الثمن لا يمنع الإقالة ، لقيام البيع بدونه .

ولكن بعض الأحناف يقولون : إذا حدثت زيادة فى السعر بعد القبض لا تمنع الإقالة .

وإذا تقابضا ، فهلاك أحدهما لا يمنع الإقالة ؛ لأن كل واحد منهما مبيع ، فيكون البيع قائما ويرد قيمة الهالك أو مثله .

كما يرى الأحناف أن فى الإقالة معنى البيع ؛ لأنها مبادلة مال بمال . بخلاف جمهور الفقهاء ، الذين يرون أن الإقالة فسخ لا بيع<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ققه السنة ، ١٧٠/٣ .

(٢) الاختيار فى شرح المختار ، ١٨٣/١ .

### المقاصة :

وهى متاركة مدينين بدينين متائلين فى القدر والصفة ،  
أو غير متائلين الدين لصاحبه . أى : أن كل واحد منهما  
يترك الدين الذى عليه لصاحبه ، فى نظير الدين الذى عليه  
لصاحبه .

وهى فى أصل اللغة مصدر قاصَّةٌ - بتضعيف الصاد - من  
القصاص ، إذا تقاصَّ القوم ، فأخذ كل واحد منهم حقه من  
الآخر .

### صفة الدينين فى المقاصة :

قد يكون الدينان عينا أو طعاما أو عرضا . وقد يكونان من  
بيع ، أو قرض ، أو يكون أحدهما من بيع والآخر من قرض .  
وقد يكون الدينان حالين ، أو مؤجلين ، أو يكون أحدهما  
حالا والآخر مؤجلا .

وفى كل إما أن يتفق الدينان فى النوع والصفة والقدر ،  
أو يختلفا فى كل منهما .

### حكمها :

حكمها الجواز - عموما - لحاجة الناس إليها فى  
حياتهم . وذلك فى الأحوال الآتية :-

إذا كان الدينان متماثلين وحل الأجل ، أو طلبهما أحدهما في الدين مطلقا ، بشرط الاتحاد في القدر والصفة ، وسواء حلا معا أو حل أحدهما . وفي هذه الحالة يجب القضاء بالمقاصة .

ولا تجب المقاصة إذا كان الدينان مؤجلين معا ، أو اختلفا في الصفة والجودة والرداءة .

أما إذا اختلفا نوعا ، كأن يكون أحدهما ذهبا والآخر فضة ، فإنها تجوز ؛ لأنها في حال اختلاف الصفة مبادلة ، وفي حال اختلاف النوع صرف لا تأخير فيه عند حلول الدينين .

أما إذا كانا مؤجلين أو أحدهما لم تجز .

وإذا اختلف الدينان في القدر وكانا من بيع وحل الوفاء فيهما معا ، جازت المقاصة على الأرجح . أما إذا لم يكونا من بيع بأن كانا أو أحدهما من قرض ، لم تجز المقاصة .

ويستثنى من المنع في حالة اختلاف الصفة ما يأتي :-

١ - إذا حل الأجل - فقط - سواء كان الدينان كلاهما من بيع أو قرض أو مختلفين ؛ لأن القضاء بالأفضل يجوز في رأى بعض الفقهاء .

٢ - إذا كان الدينان طعامين من قرض بشرط حلول  
الأجل<sup>(١)</sup> .

### الاستحقاق :

ومفهومه : رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله .  
وحكمه : الوجوب إن توافرت أسبابه ، وترتب على عدم  
القضاء به مفسدة أو نزاع .  
والذى يحول دون الحكم به عدم قيام المدعى - بلا عذر  
- فى أثناء مدة الحيازة بالمطالبة بالحق . أو أن يكون قد  
اشتراه بدون بينة تثبت أحقيته .

وأكثر ما يقع الاستحقاق فى الزرع ومن الأمثلة التى  
ذكرها الدكتور محمد عبدالمنعم حميس فى مقال له :

اغتصب غاصب أرضا ، فزرعها فقدر عليه بعد زرعها ،  
ولم يستطع الغاصب الانتفاع بالزرع ، لأنه لم يبلغ حد الانتفاع  
به ، سواء برز الزرع أم لم يبرز ، فالحكم أن يسترد صاحبها  
الأرض مقابل قيمة البذر والعمل ، وله إن شاء أن يأمره بقلع  
الزرع .

---

(١) من مقال للدكتور محمد عبدالمنعم حميس ، مجلة منبر الإسلام ، يونيو

فإن كان الزرع قد بلغ حد الانتفاع ، فللمستحق أن يأمر صاحب الزرع بقلعه وتسوية أرضه ، وله أن يأخذ الزرع بقيمته مقلوعا ، بعد إسقاط الكلفة التي لم يتولها الغاصب .

وإن فات رد الأرض قبل نضج الثمار ، فالزرع للغاصب ، وعليه دفع الكراء . وقال بعض الفقهاء : الزرع لصاحب الأرض وإن طاب ، واستحصد . واستندوا في ذلك إلى حديث رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال : من زرع في أرض قوم بغير إذنهم ، فليس له من الزرع شيء وله نفقته . وأمر النبي ﷺ رجلا غرس نخلا في أرض رجل آخر بإخراج نخله منها ، فقوضت أصول النخل بالفتوس .

وشبه الفقهاء الذين قالوا بأن الزرع للغاصب ، وعليه الكراء بحالة من استحق الأرض لشبهة ؛ بأن كان وارثا أو مكتريا من غير غاصب ، أو من غاصب ولم يعلم الغصب . فعليه في هذه الحالة دفع الكراء وله الثمرة .

ولا يحل للغاصب أن ينتفع بما يغصبه ، بل يجب عليه أن يرد ما يغصبه إلى صاحبه ، ويضمن ما تلف أو هلك أو نقص منه .

ومن حق المالك الدفاع عن حقه بالوسائل التي بينها الشرع ، ومن بينها القتال لقول النبي ﷺ : « من قتل دون ماله ، فهو شهيد » .

وصاحب المال المصوب أحق بماله أنى وجده ،  
ولو باعه الغاصب استرده المالك الأصل ، لأن بيع  
المصوب باطل ، وللمشترى أن يسترد ما دفعه من  
الغاصب .

والفرق بين ذى الشبهة والمتعدى . أن ذى الشبهة إذا  
حرث الأرض ولم يزرعها فاستحقها صاحبها ، أخذها ودفع  
لحارثها كراء الحرث . أما المتعدى فإذا حرث الأرض فإن  
صاحبها لا يلزمه شيء من أجره الحرث أو غيره .

ومثل أرض الزراعة في عودتها لصاحبها المستحق  
غيرها من عقار أو حيوان .

ومثل ابن منظور في لسان العرب لمسألة الاستحقاق  
بما يأتي : إذا اشترى رجل دارا من رجل ، فادعاه رجل  
آخر وأقام بينته ، فقد استحقها على المشتري الذى  
اشتراها ، أى ملكها عليه وأخرجها الحاكم من يد المشتري  
إلى يد من استحقها ، ورجع المشتري على البائع بالثمن  
الذى أداه إليه .

قال : والاستحقاق والاستيجاب قريان من السواء .

وقال ابن حزم : من غصب شيئا أو أخذه بغير حق ،  
لكن يبيع محرماً أو هبة محرمة أو بعقد فاسد .. لفرض عليه  
أن يرده ، إن كان حاضرا ، أو ما بقى منه إن تلف بعضه ،

أقله ، أو أكثره ، ومثل ماتلف منه ، أو يرده ومثل ما نقص من صفاته أو مثله ، إن فأت عينه ، وأن يرد كل ما اغتلت منه وكل ما تولد منه ، ولا شيء على المستحق فيما أنفق ، كثر أم قل<sup>(١)</sup> .

ويلتحق بهذه المسألة - على وجه من الوجوه - ما نراه شائعا في عصرنا من تربية الطيور ، واقتنائها في الأقفاص للطعام أو الزينة .

فما الحكم إذا فتح إنسان قفص غيره ، فطار ما فيه ؟  
إنه الحكم إذا حل إنسان عقال دابة ، فشردت على صاحبها .

قال أبو حنيفة : لا ضمان عليه على كل وجه .  
وقال مالك وأحمد : عليه الضمان ، سواء خرج الطائر أو شردت الدابة عقيب الفتح أو عقيب الحل أو متراخيا .

وللشافعي رأيان ؛ فقد كان يوافق أبا حنيفة في بادي الأمر ، ثم رأى - بعد ذلك - أن الطائر إن طار عقب الفتح وجب الضمان ، وإن وقف ثم طار لم يضمن<sup>(٢)</sup> .

---

(٢) فقه السنة ، ٢٣٩/٣ .

(١) المحلى ، ١٣٥/٨ .

## إحياء الأرض الموات :

وإذا أحيا إنسان أرضا ميتة لم يسبق تعميرها ، حتى استطاع أن يجعلها صالحة للزراعة أو المعيشة ، فهي من حقه ، لقول النبي ﷺ « من أحيا أرضا ميتة فهي له » .

والإسلام يحث على التعمير ؛ لأنه دين اجتماعي ، جاء للدنيا والآخرة معا . ولكن هذه الأرض الميتة يشترط فيها أن تكون بعيدة عن العمران ، بعيدة عن مرافق المدينة ، لا يتوقع أن تكون من ملحقاتها ولو مستقبلا ، وهو ما ينطبق على الأرض الصحراوية الآن .

رأى بعض الفقهاء ضرورة أن يأذن الحاكم للمستصلح ، حتى يكون حقيقا بامتلاك ما يستصلحه .

ورأى البعض أن إذن الحاكم ليس شرطا ، بل إن من واجب الحاكم أن يحث الناس ويشجعهم على الاستصلاح والتعمير ، فلا يعارض من يجده منهم قد أحيا أرضا في إثبات ملكيتها .

وقد أباح الشرع ذلك بقول النبي ﷺ : « من أحيا أرضا ميتة فهي له » ، وإباحة الشرع كافية ، ولا تحتاج معها إلى إذن خاص من الحاكم .

ولا يحق لأحد أن يمتلك أرضا بدون إحياء ؛ لأن إحياءها هو سبب الملكية .



هذا ما يقوله أبو حنيفة ، ولكنه يشترط إذن الإمام وإقراره ، وهى عملية تنظيمية ، تقطع الخلاف والتنازع مستقبلا .

ويفرق الإمام مالك بين الأرض المجاورة وغير المجاورة للعمران ، فالمجاورة للعمران تستوجب الإذن من الحاكم ، والبعيدة لا تستوجب ذلك .

وقال الشافعية : الموات شيئان . موات كان عامرا ثم ذهبت عمارته بإهماله ، فهذا لا يحل ملكه إلا بإذن ، وموات لم يكن عامرا ولم يكن له مالك قبل ذلك ، فهذا هو الذى قال فيه الرسول ﷺ : « من أحيا مواتا فهو له »<sup>(١)</sup> .

قال الفقهاء : ويسقط حق المستصلح فى الملك إذا أمسك عن تعمير الأرض بعمل لمدة ثلاث سنوات ، حتى ولو أحاطها بسياج أو حدها بأحجار .

وإن أحياها على أنها موات وليست ملكا لأحد ، ثم ظهر مالك لها وأقام عليها البينة ، فللمستحق الخيار فى أن يسترد من المعمر أرضه بعد دفع أجر وتكاليف ما قام به من عمل ، أو يملكها للمعمر بعد دفع قيمة الأرض .

ولولى الأمر الحق فى أن يتزع الأرض ممن لا يعمرها

---

(١) مختصر المزنى ، ١٠٢/٣ .

ويعطيها لمن يقدر على ذلك . متى ثبت عجز الأول عن ذلك  
وتسويفه في التعمير .

ومن حق ولي الأمر - كذلك - أن يقطع من يشاء أرضا ،  
قلت أو كثرت ، والأدلة على ذلك كثيرة ، واستشهد المزي  
في ذلك بأن النبي ﷺ أقطع الدور فقال حى من بنى زهرة ،  
يفال لهم : بنو عبد بن زهرة : يكتب عنا ابن أم عبد . فقال  
هم رسول الله ﷺ : « فلم ابتعش الله إذن ؟ إن الله عز  
وجل لا يقدر أمة لا يؤخذ فيهم للضعيف حقه » (١) .

قال : وفي ذلك دليل على أن النبي ﷺ أقطع بالمدينة ،  
وهى عامرة ، ففى غير العامرة أولى .

وروى أحمد في مسنده أن النبي ﷺ أقطع عبدالرحمن  
بن عوف وعمر بن الخطاب أرضا ، فذهب الزبير إلى آل  
عمر ، فاشترى نصيبه منهم ، وأتى عثمان ، فقال : إن  
عبدالرحمن بن عوف زعم أن النبي ﷺ أقطعه وعمر بن  
الخطاب أرض كذا وكذا ، وإنى اشتريت نصيب آل عمر .  
فقال عثمان : عبدالرحمن جائر الشهادة له وعليه (٢) .

---

(١) مختصر المزي ، ١٠٣/٣ . ومعنى نكسب : أبعد ، وابن أم عبد : هو  
عبدالله بن مسعود .

(٢) فقه السنة ، ١٩٦/٣ .

وهذا دليل آخر على جواز إقطاع ولي الأمر من يشاء أرضاً  
مادام ذلك في مصلحة الإسلام والمسلمين .

### القسمة :

هي تعيين وتمييز نصيب كل شريك من الشركاء في  
مشاع يمتلكونه جميعاً ، سواء كان هذا المشاع تجارة  
أو عقاراً أو دواباً أو آلات ...

وهي واردة بالكتاب والسنة ، فأما الكتاب ، فقوله تعالى :  
﴿ وَبَنِيهِمْ أَنْ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> .

وأما السنة ، فقد قسم النبي ﷺ الغنائم ، وقسم خير بين  
أصحابه ..

والفقهاء يقولون : القسمة أنواع :

١ - قسمة مهابة ، وهي أن يختص كل شريك عن  
شريكه في شيء متحد ، كالدار ، أو العربة ، أو متعدد ؛  
كالدارين ، والعربتين بمنفعة معينة ؛ كأن يستخدم أحد  
الشريكين أو الشركاء الشيء المشترك مدة ، ثم يستخدمها  
الشريك الآخر مدة مماثلة . أو يختص كل من الشركاء

---

(١) القمر : ٢٨ .

بالانتفاع بحصة معينة ؛ كدار ، أو عربة ، أو دابة في مدة معينة - ورأى بعض الفقهاء ضرورة تعيين المدة في العين الواحدة ، أما العين المتعددة فلا يشترط تعيين الزمن .

٢ - **قسمة مراضاة :** وهي أن يتراضى الشركاء فيما بينهم ، على أن يستقل كل منهم في الانتفاع بجزء من قسم ، مما هو مشترك بينهم ، بدون اقتراع ، كأن يسكن كل منهم في جزء من بيت مشترك بينهم ، أو أن يستقل كل منهم بدار .

فإذا تراضيا فليس لأحدهما الرد ، إلا بالتراضى كالإقالة ، ولا يرد فيها بالغبن ، إلا إذا أدخلوا مقوما .

٣ - **قسمة قرعة ،** وهي المعنية بالمعنى ؛ لأن قسمة المهابة في المنافع ؛ كالإجارة ، وقسمة التراضى ؛ كالبيع ، ولكل من الإجارة والبيع أحكام تخصه .

أما قسمة القرعة ، فهي تمييز حق مشاع بين الشركاء وليست بيعا ، ويرد فيها بالغبن - ويجبر عليها من يأبأها ، ولا يجمع فيها بين أجناس ، بل يقسم كل جنس على حدة . وما يمكن قسمته بالعد أو الوزن أو الكيل لا تجرى فيه قرعة .

وينبغي للقاسم أن يقرع بينهم ، فمن خرج اسمه على

سهم أخذه وليس لأحدهم الرجوع إذا قسم القاضى  
أو نائبه<sup>(١)</sup> .

وأجرة القاسم على الشركاء جميعا ، ولا يتحملها واحد  
بعينه .

### الشركة :

الشركة فى اللغة الاختلاط ، ولكنها فى عرف الفقهاء عقد  
بين اثنين فأكثر فى رأس مال وربح ناتج عنه .

وهى جائزة شرعا بنص الكتاب والسنة ، أما القرآن  
الكريم ، ففى قوله تعالى : ﴿ فهم شركاء فى الثلث ﴾<sup>(٢)</sup> .

وأما السنة فقولہ ﷺ فيما رواه أبو داود عن أبى هريرة :  
يقول الحق تعالى : « أنا ثالث الشريكين ، ما لم يخن  
أحدهما صاحبه ، فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من  
بينهما » .

وكان النبى ﷺ شريكا قبل البعثة فى تجارة للسائب بن  
عبدالله ، قال السائب فيما يرويه ابن الأثير : كان النبى ﷺ

---

(١) الاختيار ، ٢٤٩/١ .

(٢) النساء : ١٢ .

شريكى ، وكان خير شريك ؛ لايشارى ، ولا يمارى ،  
ولا يدارى<sup>(١)</sup> .

وتنقسم الشركة إلى قسمين :

١ - شركة إملاك ، وهى أن يملك أكثر من شخص  
عينا ، من غير عقد عن طريق الاختيار ؛ كالهبة ، والوصية ،  
أو عن طريق الجبر ؛ كالميراث .

وفى هذه الشركة ، لا يحق لأحد من الشركاء أن يتصرف  
فى نصيب الآخر بدون إذنه .

٢ - شركة العقود ، وهى التى تتم بين شريكين  
أو أكثر عن طريق التعاقد فى رأس مال ، وما ينتج عنه من أرباح .

وهذه الشركة أنواع يحمل كل نوع منها اسما معنا :-

أ - شركة العنان .

ب - شركة المفاوضة .

ج - شركة الأبدان .

د - شركة الوجوه .

وتتعدد شركة العقود بأنواعها بركنين أساسيين ؛ هما  
الإيجاب ، والقبول بين الشريكين أو الشركاء .

---

(١) أسد الغابة ، ٣١١/٢ . ولسان العرب ، مادة : « شرى » .

وهى جائزة بأنواعها عند الأحناف .  
ولكن المالكية يميزون الأنواع جميعا ، ماعدا شركة  
الوجوه .

والشافعية لم يميزوا من الأنواع ، إلا شركة العنان .  
والحنابلة لم يميزوا شركة المفاوضة .

و« العنان » - بكسر العين ، وقد تفتح ، مأخوذة من  
الفعل « عَنَّ » بالنون المضعفة ، بمعنى ظهر وعرض .  
أو مأخوذة من عنان الفرس بقصد التساوى بين العنانين ، فهى  
مساواة بين الشريكين ؛ كتساوى العنانين .

ومفهوم هذه الشركة : أن يشترك اثنان فى مال على أن  
يتجرا فيه ، ويكون الربح بينهما ، بغير اشتراط فى المساواة  
فى المال أو التصرف أو الربح .

ومفهوم شركة المفاوضة : أن يتعاقد اثنان أو أكثر على  
الاشتراك فى عمل بشروط معينة تتمثل فى :

— التساوى فى رأس المال ، بحيث لا يزيد أحد  
الشركاء على الآخر فيه .

— التساوى فى التصرف ، بحيث يكون كل منهم أهلا  
للتصرف .

— التساوى فى الدين ، بحيث يكون كل منهم مسلما .

— أن يكون كل من الشركاء كفيلا عن الآخرين في البيع والشراء ووكيلا عنهم ، بحيث يكون تصرف كل منهم مساويا لتصرف الآخر .

هذه الشركة — كما سبقت الإشارة — غير جائزة عند الشافعي ، لأن تحقيق المساواة — بهذه الصورة — عسير ، ويترتب عليها الغرر والجهالة .

ومفهوم هذه الشركة عند مالك ، غيره عند الأحناف . فهي عند مالك : أن يفوض كل واحد من الشريكين الآخر في التصرف ، في حضوره وفي غيبته ، وتكون يده كيد شريكه ، ولا يكون شريكا مع شريكه ، إلا بما يعقدان الشركة عليه ، ولا يشترط تساوى رأس المال .

أما شركة الوجوه ، فهي مأخوذة من الوجاهة التي يعتد بها الشركاء ، بل ويعتمدون عليها في تجارتهم ؛ لأنهم يأخذون دون رأس مال ، معتمدين على وجاهتهم وثقة التجار فيهم . وتكون الشركة بين هؤلاء المشتركين في الربح الذي يحصلونه من التجارة .

وجوازها عند من جوزها بناء على أنها عمل يقوم به المتعاقدون ، وفيها جهد مشترك ، وقد تتفاوت ملكية أحد الشركاء عن الآخر فيما يقومون به من شراء ، ويوزع الربح على حسب الملكية .



وشركة الأبدان تقوم على اساس القيام بعمل فيه مجهود .  
يشترك كل شريك فيه بمجهوده الخاص ؛ كالنجارة ،  
والحدادة ، والبناء ، وغير ذلك .

وهى شركة جائزة ، سواء اتحدت الحرفة أم اختلفت .

فقد يشارك النجار النجار ، والحداد الحداد ، كما يجوز  
أن يشارك النجار الحداد ، والنجار البناء ، وهكذا ، على أن  
يقوم كل من الشركاء بالعمل الذى يخصه .

ولم يقبل الشافعى هذه الشركة ؛ لأنها تخلو من رأس  
المال ، وهو أساس عنده فى عقد الشركة .

هذا وقد جدت أنواع من الشركات استدعاها التطور  
الاجتماعى والاقتصادى ؛ كالشركة التى تتم بين الأطباء فى  
إدارة مستشفى أو مستوصف ، وقد يشترك معهم طرف  
أو أطراف أخرى ، تقدم المبنى أو التجهيزات الطبية  
والعلاجية ؛ وكالشركة التى تتم بين أصحاب الخدمات  
التعليمية ؛ وكالشركة التى تتم بين الناشر والمؤلف ،  
فالمؤلف يكتب والناشر يطبع ؛ والربح على حسب الاتفاق  
بينهما ؛ وكالشركة التى تتم بين المنتجين والموزعين ، كأن  
ينتج الفلاح المحصول ، ويقوم الآخر بتسويقه ، أو يستخرج  
الصيد السمك ويقوم الآخر ببيعه أو تصنيعه ... وهكذا .

وأساس كل عمل فى الإسلام الأمانة ، ومراعاة حدود

الشرع ، والتحاشي عن الكسب الحرام ، فلا بد من مراعاة ذلك .

### السوكالة :

وهي في اللغة التفويض ، وفي مفهوم الفقهاء إنابة الغير في التصرف ، فيما يصح التصرف فيه .

وهي جائزة لحاجة الإنسان إليها .

وهي ثابتة بالكتاب والسنة . فأما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿ فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة ، فلينظر أيها أزكى طعاما ، فليأتكم برزق منه وليتلطف ﴾ <sup>(١)</sup> .

والسنة ما رواه عمرو بن الغفواء الخزاعي ، قال : دعاني رسول الله ﷺ ، وقد أراد أن يبعثني بمال إلى أبي سفيان يقسمه في قريش بعد الفتح ، فقال : « التمس صاحباً ، فاجاء عمرو بن أمية الضمري ، فقال : بلغني أنك تريد الخروج ، وتلتمس صاحباً . قلت : أجل . قال : أنا لك صاحب ، فبعثت رسول الله ﷺ ، فقلت : قد وجدت ، فقال : من ؟ فقلت : عمرو بن أمية الضمري ، فقال : إذا هبطت بلاد قومه فاحذره ، فإنه قد قال القائل : أخوك البكري ولا تأمنه » <sup>(٢)</sup> .

(١) الكهف : ١٩ .

(٢) أسد الغابة ، ٤ / ٢٦٢ .

فعمرو بن الغفواء كان وكيلا في تسليم المال لأنى  
سفيان ، وأبوسفيان كان وكيلا عن النبي ﷺ في تقسيمه .  
وتتم الوكالة بالإيجاب والقبول ، ولو بدون ألفاظ صريحة  
في ذلك . بل بما يدل عليها .

وللوكيل والموكل أن يفسخ العقد متى شاء . قال ابن  
حزم في المحلى : من وكل وكيلا ليعتاق له شيئا سماه ،  
فابتاعه له بغير بمالا يتغابن الناس بمثله ، أو وجده معينا عينا  
يحط به من الثمن الذى اشتراه به ، فله من الرد أو الإمساك  
أو الاستبدال أو من فسخ الصفقة ؛ لأن يد وكيله هي  
يده<sup>(١)</sup> .

ومن حق الموكل أن يطلق يد الوكيل أو يقيدها ، وأن  
ينجز تصرفه أو يؤجله .

فإطلاق الوكالة بأن يوكله في التصرف عنه في كل شيء ،  
دون الرجوع إليه ، ويعتبر هذا بلغة العصر الحديث توكيلا  
عاما .

ويقيدها بأن يوكله في تصرف معين كأن يشتري له شيئا  
يحدده ، أو يحضر عنه في قضية ، أو يتدافع باسمه فيها ،  
أو يتسلم عنه راتبه ، أو يوقع عنه عقدا معينا .

---

(١) المحلى ، ٧١/٩ .

وإنجاز التصرف بأن ينفذه الموكل ، دون تعليقه بالرجوع إليه .  
وتأجيله بأن يشترط عليه ألا يبرم شيئا قبل الرجوع عليه  
ليوافق .

وقد يكون التوكيل مستمرا وقد يكون مؤقتا .  
ولابد في الوكالة كالبيع ، من توافر شروط البلوغ  
والسيرة والعقل وأن يكون الموكل مالكا لما يوكل فيه من  
تصرف .

ولكن الوكالة لها حدود .

فالوكيل مؤتمن ، فلا يصح أن يتجاوز بوكالته حدود  
ما أذن له فيه بالتصرف ، كما عليه أن يجتهد لمصلحة  
موكله ، حتى لا يوقعه في حيف أو ضرر .

والوكالة لاتصلح في العبادات ؛ كالصلاة ، والصيام ،  
والطهارة ، والحج ، وإن جاز أن يوكل في أن يفرق أموال  
الصدقة ، أو يؤدي لولى الأمر الزكاة ، عن موكله .

ولا يجوز للوكيل أن يحلف بدل موكله ، كما لا يجوز له  
أن يقر على شيء بدل موكله .

وفي رأى أئى حنيفة أن الوكيل بالخصومة ، يجوز أن  
يقبض المال نيابة عن موكله . ولكن هذا في المذاهب  
الأخرى يستوجب توكيلا آخر بذلك ، فقد يكون الوكيل

أَمِيناً فِي الْخَصُومَةِ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ أَمِيناً فِي الْمَالِ (١) .

وإطلاق يد الوكيل في البيع والشراء ليس معناه أن يتصرف على هواه ، بل معناه أن يحسن التصرف ، فلا يغبن موكله الغبن الفاحش ، أو يورطه في صفقة ليست من مصلحته .

وليس للوكيل أن يستغل الوكالة لصالحه ، فيبيع من ملك الموكل لنفسه ، وإن أجاز ذلك مالك ( رحمه الله ) إذا كان بالمثل .

ولكن الأئمة الثلاثة منعه ، لما في ذلك من شبهة الاستغلال .

وحسن تصرف الوكيل لموكله مستحسن ، حتى ولو تجاوز في ذلك حدود ما وكل فيه . فقد ورد أن النبي ﷺ وكل رجلاً في شراء شاة بدينار ، فاشترى شاتين بدينار ، وباع إحداهما بدينار ، ورجع للنبي ﷺ بشاة ودينار ، فدعا له النبي ﷺ بالبركة في بيعه .

ويفسخ عقد الوكالة موت أحد الطرفين ، أو جنونه ، أو مرضه مرضاً يمنعه من التصرف ، أو انتهاء العمل الذي تحت الوكالة من أجله ، كأن تم الشراء ، أو البيع الذي اقتضى

---

(١) فقه السنة ، ٢٢٩/٣ .

لوكالة في أحدهما ، أو فصل في القضية التي وكل المحامي  
نيتها .

كما يفسخها انتهاء المدة ، إذا كانت محددة بمدة ،  
و قيام أحد الطرفين بفسخها ولا بد من إعلان ذلك بينهما ،  
وعلى الناس ، حتى لا تحدث مضارة .

ويفسخها - أيضا - خروج الملك الموكل فيه عن ملك  
صاحبه ؛ كأن يكون الموكل قد وكل أحدا عنه في استيفاء  
أجرة دار يملكها ، أو تأجيرها عنه ، فهدمت الدار ،  
أو وهبت ، أو بيعت ، أو استحقت لآخر .. فإن ذلك يفسخ  
الوكالة .



## خاتمة

وبعد ، فهذه بعض أحكام عن البيع ، تحدثت فيها على إيجاز .

والحديث عن السيوع متشعب وطويل ، ويقتضى أبحاثا عدة ، ولكن حسبي في ذلك أنني قدمت بعض شذرات يستعين بها القارئ الكريم ، وهو في طريقه إلى السوق للبيع أو الشراء ، حتى يكون على بينة من أمره ، وحتى لا يرم صفقة من الصفقات ، دون أن يتبين فيها وجه الحل أو الحرمة . فإن الطريق مخوفة بالمخاطر .

وهذه عجالة ، ولا أزعم أن فيها الغناء كله ، ولكنها وسيلة إلى غيرها من المراجع الوافية ، التي أجهد الأئمة والعلماء ، والأساتذة ، وكبار أهل الفقه أنفسهم فيها ، ليقدموا للناس أحكاما مضبوطة ، وآراء صائبة ، ومسائل وافية ، وتوجيهات سليمة ، مستوحاة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .



هذه خطوة في طريق ، أرجو الله أن يحسبها لنا في ميزان  
الأعمال الصالحة ، وأن ينفع بها المسلمين ، وأن يغفر لنا  
الخطأ والتجاوز ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله  
وصحبه وسلم ،،

**عبدالحفيظ فرغلي على القرني**

## بعض مراجع البحث

- ١ - المحلى ، لابن حزم .
- ٢ - الفقه على المذاهب الأربعة ، للشيخ عبدالرحمن الجزيرى .
- ٣ - الاختيار لتعليل المختار ، لعبدالله بن محمود الموصلى .
- ٤ - الأم ، للإمام الشافعى .
- ٥ - فقه السنة ، للشيخ سيد سابق .
- ٦ - البيان فى آيات الأحكام ، للصابونى .
- ٧ - تفسير القرطبى .
- ٨ - شرح معانى الآثار ، لأبى جعفر الطحاوى .
- ٩ - إحياء علوم الدين ، للغزالى .
- ١٠ - أسد الغابة ، لابن الأثير .
- ١١ - مختصر المزنى على الأم .

## محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
٥	١ - المقدمة .....
٩	٢ - الدين المعاملة .....
١٥	٣ - البيوع في الإسلام .....
	فذلكة لغوية — البيع في اصطلاح الفقهاء .
٢٥	٤ - الفرق بين البيع والربا .....
٣١	٥ - بيع أبطلها الإسلام .....
	بيع المزبنة — الملامسة — المناقلة —
	المعاومة — العربون .
٣٧	٦ - شروط الإسلام لعقد البيع .....
٤٥	٧ - بيع ما لم ير .....
٤٦	٨ - الخيار .....
	خيار التروى — خيار العيب — التدليس
	في البيع — التغاين في البيع .
٥٧	٩ - أنواع البيع .....
	المقايضة — الصرف — السلم — المراجعة
	التولية — الثلجعة والمضطر والمكروه — الثنيا
	الشفعة — الارتفاق — الرهن .

- ١٠ - تساؤلات حول بعض البيوع ..... ٩١
- بيع مرض الموت — البيع في المسجد —  
البيع في أيام الحج — التسعير — الاحتكار  
وتلقى الجلب .
- ١١ - البيوع بين البطلان والفساد والكراهة .... ١٠٣
- بيع المخدرات — بيع المصنوب والمسروق  
البيع على البيع — النجس — بيع الحاضر  
للبادي والسمسرة — بيع صفقتين في  
صفقة — الغش — بيع الثمار ومتى تباع ؟  
حكم الثمر تجتاحه الآفة .
- ١٢ - بيوع ثارت حولها أقاويل ..... ١٢٩
- بيع الماء — بيع المصحف وكتب العلم .
- ١٣ - توثيق البيوع ..... ١٣٢
- ١٤ - من متعلقات البيوع ..... ١٣٥
- الإقالة — المقاصة — الاستحقاق — إحياء  
الأرض الموات — القسمة — الشركة —  
الوكالة .
- ١٥ - خاتمة ..... ١٥٩
- ١٦ - المراجع ..... ١٦١
- ١٧ - الفهرس ..... ١٦١

رقم الإيداع ٨٧/١٧٨٧  
الترقيم الدولي ٤ - ٨٧ - ١٤٣٠ - ٩٧٧



هذا الكتاب من سلسلة « الدين معاملة »  
التي تصدرها دار الصحوة لقرائها يعرض  
مبادئ هامة تجب مراعاتها في البيع والشراء .  
وهو موضوع حيوى يهم كل مسلم  
ومسلمة ، ذلك أن البيوع من الأمور التي  
يمارسها كل الناس بائعين أو مشترين .

وقد اهتم الإسلام بالبيوع ووضع لها القوانين  
التي تحكمها وتنظمها ؛ لأن البيع والشراء هما  
المحرك الحقيقي لأخلاق الناس ، وعنهما ينشأ  
كثير من الاختلافات التي تؤدي إلى الاضطراب  
واختلال الأمن .

وقد وجب على كل تاجر أن يتعلم فقه البيع  
تصديقاً لما قال عمر رضى الله عنه : « لا يبيع  
في سوقنا إلا من يفقه وإلا أكل الربا شاء أم  
أبى » .

ومنى وجب ذلك على البائع ، فقد وجب  
أيضاً على المشتري . وفي هذا الكتاب عرض  
لأحكام البيوع وآدابها في ضوء الإسلام  
الحنيف ..

ويسر دار الصحوة أن تقدم إلى القارئ هذا  
الكتاب .

دار الصحوة

٧ ش السراى بالمنيل - ت : ٩٨٧٩٢٤

حدائق حلوان - ت : ٦٨٨٠٧١

القاهرة



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)